الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيي -جيجل –

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم الاقتصادية

مذكرة بعنوان:

عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر "دراسة حالة الجزائر" خلال الفترة 2001-2019

مذكرة التخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

تخصص اقتصاد دولي

من إعداد الطالب:

- عيسى يحي

إشراف الأستاذ:

د.بلال بوبلوطة

السنة الجامعية 2022/2021

إهـــــــــــداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وأجملنا

بالعافية أتقدم بإهداء عملي المتواضع إلى

رمز العطاء وصدق الإيباء، إلى ذروة العطف والوفاء، لك أجمل حواء، أنت أمي الغالية أطال الله في عمرك، إلى أبي العزيزالذي كان سندا لي .

إلى الذرع الواقي والكنز الباقي، إلى من جعل العلم منبع اشتياقي، لك أقدم وسام الاستحقاق إلى اخوتي اطال الله في عمرهم.

وإلى رمز الصداقة وحسن العلاقة الى زملاء

الدراسة ، ودفعة2022.

وفي الأخير يا رب لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت ولا أصاب باليأس إذا فشلت بل ذكرني دائما بان لفشل هو التجربة التي تسبق النجاح

آمين يا رب العالمين

عيسى

التشكر

{وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيد}

سورة إبراهيم الآية 07

الحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات ، و الحمد لله الذي وهبنا نعمة العقل و العلم ، و الحمد لله الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل و الصلاة و السلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء و المرسلين.

بعد الحمد، لا يسعنا إلا أن أتقدم بجزيل الشكر و العرفان للمشرف الدكتور " د.بلال بوبلوطة " على توجيهاته و إرشاداته.

ملخص البحث

تتناول هذه الدراسة عوامل جذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر بتعرف على وضعية الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر و توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة.(2019– 2002)و مناخ الاستثمار في الجزائر الذي يهتم بدراسة الاستثمار الأجنبي بجانبيه السياسي والاقتصادي وما للاستثمار الأجنبي المباشر من دور فعال في دفع عجلة التنمية ورفع مستوى النمو الاقتصادي وتنمية الصادرات والتي هي مصدر هام من العملة الصعبة للدولة.

الكلمات المفتاحية :

الاستثمار الأجنبي المباشر ،جذب الاستثمار ،النمو الاقتصادي.

Abstract:

This study deals with the factors of attracting foreign investment in Algeria by identifying the situation of foreign direct investment in Algeria and the distribution of foreign direct investment in Algeria During the period . (2002-2019) and the investment climate in Algeria, which is concerned with the study of foreign investment in its political and economic aspects, and the effective role of foreign direct investment in advancing the wheel of development and raising the level of economic growth and export development, which is an important source of hard currency for the state.

Keywords: foreign direct investment, investment attraction, economic growth.

فهرس المحتويات:

الفهرس العام	الصفحات
الإهداء:.....	
الشكر :.....	
الملخص:.....	I.
فهرس المحتويات :	II.
قائمة الجداول :.....	III.
قائمة الأشكال :.....	IV.
قائمة الملاحق :	V.
مقدمة :.....	أ-ث
الفصل الاول: استعراض نظري للاستثمارات الاجنبية المباشرة.	
تمهيد الفصل :	**2**
المبحث الأول: ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر	**3**
المطلب الأول :مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	**3**
المطلب الثاني :أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	**6**
المبحث الثاني :المقاربات النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر	**7**
المطلب الاول :المقاربات التقليدية المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر	**7**
المطلب الثاني: المقاربات الحديثة المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر	**9**
المبحث الثالث : منافع واضرار الاستثمارات الاجنبية المباشرة	**10**
المطلب الاول :منافع الاستثمارات الاجنبية المباشرة	**10**
المطلب الثاني: اضرار الاستثمارات الاجنبية المباشرة	**12**
خلاصة الفصل :	**13**
الفصل الثاني: تحديد مناخ الاستثمار ومؤشرات نوعية المؤسسات.	
تمهيد الفصل :	**14**
المبحث الأول:ماهية مناخ الاستثمار و شروط جذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر	**15**
المطلب الأول: تعريف مناخ الاستثمار	**15**
المطلب الثاني : شروط جذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر	**15**
المبحث الثاني: محددات مناخ الاستثمار	**17**
المطلب الأول :محددات الاستثمار الأجنبي المباشر المتعلقة بالمستثمر الأجنبي	**17**
المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر المتعلقة بالدولة المضيفة	**18**

المبحث الثالث: بعض المؤشرات الخاصة باستقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة	**20**
المطلب الأول : المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار ومؤشرات تقييم المخاطر القطرية	**20**
المطلب الثاني : مؤشر سهولة أداء الأعمال و مؤشر الشفافية	**22**
خلاصة الفصل:	**24**
الفصل الثالث :الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر ومؤشرات قياسها.	
تمهيد الفصل :	**25**
المبحث الاول: وضعية الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر	**26**
المطلب الاول : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	**26**
المطلب الثاني: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر خلال الفترة (2001- 2019)	**27**
المبحث الثاني :توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة(2002 -2019)	**33**
المطلب الأول :التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر	**33**
المطلب الثاني :التوزيع القطاعي خارج قطاع المحروقات	**35**
المبحث الثالث : تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر	**36**
المطلب الأول :معوقات مناخ الاستثمار	**36**
المطلب الثاني: مؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار و مؤشر سهولة أداء الأعمال.	**38**
المطلب الثالث :تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر	**40**
خلاصة الفصل :	**46**
الخاتمة:	**49**
قائمة المراجع :	**51**

قائمة الأشكال :

رقم الشكل	البيان	الصفحة
1	**المحددات القائمة على المؤشرات الكلية الاقتصادية**	**19**
2	**تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2001 -2019**	**30**
3	**ترتيب الجزائر في المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال 2019**	**32**

قائمة الجداول :

رقم الجدول	البيان	الصفحة
1	"دليل المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار"	**21**
2	"دليل المؤشر المركب للمخاطر القطرية"	**21**
3	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للجزائر للفترة 2001 - 2019	**28**
4	مشاريع الاستثمار المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (2002-2019)	**30**
5	تطور تدفق الاستثمارات الأجنبية2010 -2019	**32**
6	أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2013 وديسمبر 2019	**34**
7	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2001-2019	**35**
8	يوضح المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر سنة 2019	**39**
9	تطور ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة الأعمال بين سنتي 2018 و 2019	**41**
10	يوضح تطور مؤشر التنافسية العالمي للجزائر خلال الفترة 2004-2019.	**42**
11	مكانة الجزائر ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة2010 - 2019	**43**

مقدمة

شهد الإقتصاد العالمي تحولات و تغيرات كبيرة، تجلت أبرز سماتها مع بداية التسعينات من القرن الماضي و التي تزامنت مع الإهتمامات المتزايدة بالعلاقات الإقتصادية بين الدول حيث كانت العولمة الإقتصادية من أهم المؤثرات في هذا المجال، ما جعل الإقتصاد يتجه له الإنفتاح الإقتصادي مزيلة بذلك أصعب القيود التي كانت تكبل النشاط الإقتصادي الدولي، ما أثر إلغائه على التبادل العالمي عموما و التجارة الخارجية خصوصا، و الإستثمار الأجنبي من أبرز نتائج ذلك حيث ساهم و بشكل واسع في التطور الذي يشهده العالم من خلال نقله للتكنولوجيا المتقدمة ، ما أدى إلى اتساع الفجوة بين العالمين المتقدم و النامي.

إن العوائد الهائلة التي تجل من وراء الإستثمارات الأجنبية، والتي تعود على الدول المضيفة و المصدرة له على حد السواء جعلت من دورها يتضاعف على الصعيد العالمي، و في ظل التحولات التي يشهدها الإقتصاد العالمي أضحت معظم الدول النامية في أمس الحاجة للإستثمارات الأجنبية من أجل الحصول على مصادر لتمويل عجزها و النهوض باقتصادياتها متخلصة بذلك من شبح المديونية الذي يلاحقها و الذي أثقل كاهل إقتصادها و جعله دائما في حالة تدهور و مسايرة لاقتصاديات المتقدمة.

فالإستثمار الأجنبي المباشر بذلك يعد من أهم رؤوس الأموال من خلال الدور الحيوي و المهم الذي يلعبه في نقل أحدث التكنولوجيا، و المسارعة في رفع رأس الدال، و كذا زيادة المهارات البشرية و تطوير خبرتها، و هو ما ركزت عليه معظم النماذج التي قامت بدراسته و تفسيره.

و انطلاقا من ذلك سعت الدول النامية جاهدة على جلب أكبر عدد من الإستثمارات الأجنبية، مستخدمة في ذلك كل الأساليب التي من شأنها المساعدة على جذبها و الإستفادة منها، و في ظل ذلك اشتدت المنافسة بين الدول للوصول إلى هذا الهدف، فقامت بتوفير أنسب مناخ للقيام بذلك و كذا توفير أفضل الضمانات والتي تؤمن هذه العملية، كما قامت بتقديم أكبر قدر من الحوافز و التسهيلات مزيلة بذلك الحواجز و العراقيل التي تقف في وجه الإستثمار الأجنبي، مستغلة كل مواردها المادية و المعنوية، حيث قامت بإصدار قوانين وسن تشريعات توفر الأمان للمستثمرين الأجانب من أجل إغرائهم و جلبهم.

و تعتبر الجزائر من ضمن الدول النامية و في ظل الإصلاحات الإقتصادية و تطوير و تدعيم النمو الإقتصادي قامت بإصدار عدة تشريعات ساعدتها في جلب الإستثمارات الأجنبية ، وإبرام مجموعة من الإتفاقيات من أجل ذلك، كما قامت بتوفير أفضل و أنسب الإمتيازات المالية و الحوافز الضريبية ، و تقديم كل ما من شأنه جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، و بغرض انعاش الإقتصاد الوطني و تطويره اعتمدت عدة خطط تنموية و برامج تدعيمية، ، ساعية بذلك إلى دعم الإقتصاد المحلي و تطويره، و كذا رفع معدلات النمو الإقتصادي، مستفيدة في ذلك من أكبر قدر ممكن من خبرة الدول المتقدمة، و رغم كل هذا

إلا أنها لم تسلم من وجود عراقيل وقفت في طريق جذب الإستثمارات الأجنبية و هذا انعكس سلبا على النمو الإقتصادي.

إشكالية البحث:

بناءا على ما تقدم و في ظل الإهتمام المتزايد بالإستثمارات الأجنبية خصوصا المباشرة منها، و كذا شدة المنافسة التي يشهدها السوق العالمي في جذب أكبر عدد من هذه الإستثمارات و زيادة تدفقاتها إلى البلدان النامية، حاملة معها عدة إلغابيات

تستفيد منها الدول المستقبلة لذا و التي تلعب دورا أساسيا و مهما في الدفع بعجلة النمو الإقتصادي، و النهوض بالإقتصاد المحلي، وفي ضوء ما سبق نطرح الإشكالية الرئيسية التالية :

أ/الإشكالية:

وانطلاق مما سبق يمكن طرح الإشكالية الآتية:

ما هي عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

تساؤلات الدراسة :

وعليه قمنا بطرح تساؤلات فرعية للبحث عن الجوانب المختلفة التي تثيرها إشكالية الدراسة وهي كما يلي:

- ما هو واقع الاستثمار في الجزائر ؟
- ما مكانة المستثمر المحلي في العملية الاستثمارية ؟
- ما هي السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ؟
- ما هي أفاق الاستثمار في الجزائر في ظل السياسات والإصلاحات المتبعة لتحسين مناخ الاستثمار ؟

ب/أسباب اختيار الموضوع:

من أسباب اختيار البحث نذكر ما يلي:

-قلة الدراسات الكمية في مجال الاستثمار الأجنبي.

-أهمية الموضوع و ذلك لان الاستثمار يعتبر حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية باعتباره الدافع الأساسي للنمو من خلال زيادة الناتج الداخلي كما يساهم في نقل التقنيات الجديدة و المهارات العالمية و أساليب الإدارة الحديثة.

-وله أهمية بسبب تخصص الذي ندرسه الاقتصاد الدولي.

ج/ فرضيات الدراسة:

تتضمن فرضيات الدراسة تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر كما يلي:

هل توجد علاقة ارتباطية بين حرية المناخ السياسي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر؟

هل توجد علاقة ارتباطية بين حرية المناخ الاقتصادي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر؟

د/ أهمية البحث:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر احد مواضيع الساعة في الجزائر وذلك لما يلعبه هذا الأخير في تكوين راس المال خاصة وان الجزائر عرفت مرحلة انتقالية على مستوى اقتصادها ،بحيث طرأ العديد من التغيرات في العديد من النظم ،والتشريعات الخاصة بقانون الاستثمار وتقديم جملة من التحفيزات ،والاعفاءات ،للانفتاح نحو اقتصاد السوق.

ه/ أهداف البحث:

- إن الغرض من تناولنا لهذا الموضوع ينصب حول محاولة تحقيق الأهداف التالية.

- عرض و تقديم الإطار الفكري و النظري لمفهوم الاستثمار من خلال ما تناوله المفكرون الاقتصاديون في أدبياتهم عبر مختلف المدارس.
- الوقوف على واقع المناخ الاستثماري في الجزائر .
- التعرف على مصادر تمويل الاستثمار في الجزائر .
- التعرف على المحددات الأساسية للاستثمار المرغوب في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار المتعدد .
- استخدام نموذج للاستثمار مطبق على واقع الجزائر يعنى بالاستثمار المرغوب ويظهر دور الدولة والقطاع الخاص ثم يخرج بتوقعات مستقبلية تلقي الضوء على حج الاستثمار الأمثل.

و/ منهج البحث:

إن طبيعة الموضوع هي التي تحدد المنهج الواجب إتباعه قصد الإحاطة بأهم جوانبه، و على ذلك نعتمد في دراستنا علي المنهج الوصفي والتحليلي في الدراسة النظرية الذي يتميز بجمع المعلومات وتحليلها بالاعتماد في الدراسة الميدانية على المنهج التحليلي،اذ قمنا بعرض المعطيات المتوفرة حول هذا الموضوع .

ي/هيكلة الموضوع:

انطلاقا من الخطة المتبعة في بحثنا قمنا بتقسيم هذا الموضوع إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول: يعتبر كنقطة بداية للدراسات المعنون باستعراض نظري للاستثمارات الاجنبية المباشرة. والذي تناول 3مباحث هما :

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر.

المبحث الثاني: المقاربات النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر .

المبحث الثالث : منافع واضرار الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

الفصل الثاني: تحديد مناخ الاستثمار ومؤشرات نوعية المؤسسات.

مقدمة

المبحث الأول:ماهية مناخ الاستثمار و شروط جذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. والذي تناول 3مباحث هما :

المبحث الثاني :محددات مناخ الاستثمار

المبحث الثالث :بعض المؤشرات الخاصة باستقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

الفصل الثالث : فهو عبارة عن دراسة تطبيقية والمعنون بالاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر ومؤشرات قياس ذلك. والذي تناول 3مباحث هما :

المبحث الاول :وضعية الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر.

المبحث الثاني :توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة(2002 - 2019).

المبحث الثالث :مناخ الاستثمار في الجزائر .

تمهيد:

إن الاستثمار الأجنبي محل الاهتمام رؤساء الدول النامية مع مطلع القرن العشرين، لما له من ادوار فعالة في تغيير العلاقات الاقتصادية الدولية و السياسية ، و إيجاد الحلول الكفيلة و المرضية للطرفين على حد سواء و الدخول في ركب العولمة من بابها الواسع.

و نظرا للأهمية البالغة للاستثمار الأجنبي المباشر، فقد ارتأينا في هذا الفصل الأول دراسة مختصرة له .

والإجابة تكون من طرح الأسئلة التالية وهي :

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر

لأنه أصبح في كثير من الأوقات ينظر إلى العملية التنموية في الدول النامية على أنها تتطلب مشاركة فعالة من جانب الدول الأكثر تقدما، فإن تواجد الاستثمار الأجنبي المباشر، أصبح يتجاوز أن يكون مجرد اختيار بالنسبة لهذه الدول، ليكون بذلك ضرورة ملحة ومخرجا من شأنه تحسين السوق المحلية وزيادة تنافسيتها إقليميا ودوليا .بالمقابل، يحتاج فهم هذا التصور، إلى تحديد مسبق لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، والمقاربات النظرية التي يمكنها ضمان نجاح ذلك بالنسبة للدول النامية والمضيفة عموما.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا :لمحة تاريخية :

يعود تاريخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية إلى القرن التاسع عشر، حيث تركزت هذه الاستثمارات خلال فترات الاستعمار في قطاعات المعادن والزراعة والخدمات العامة . وقد شهدت بدايات القرن العشرين تطوير جزء كبير من البنية الأساسية في مختلف أنحاء العالم من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر بما فيها الطاقة الكهربائية والاتصالات السلكية واللاسلكية . [1]

وبحلول عام 1914 كان الرصيد العالمي المتراكم من الاستثمار الأجنبي المباشر يقدر بحوالي 15 مليار دولار ، وكانت المملكة المتحدة حينذاك المصدر الأكبر للاستثمار تليها الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا ، وكانت أمريكا أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر . وفي عام 1938 بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي 66 مليار دولار وكانت الشركات البريطانية لا تزال أكبر المستثمرين . وقد توجهت أكثر من نصف تلك الاستثمارات إلى الدول النامية ولاسيما أمريكا اللاتينية وآسيا ، خاصة في قطاعي الزراعة والتعدين والبنية الأساسية .

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية ، تغير نمط الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية المصدر الرئيسي لتلك الاستثمارات وأصبح الاستثمار في الصناعات التحويلية ، أكثر أنواع الاستثمار شيوعا . وقد اتبعت معظم الدول النامية خلال الخمسينات والستينات استراتيجيات تنموية مستندة إلى الاقتصاد الموجه والمغلق وركزت على تنمية الصناعات المحلية . وساد التخوف من الآثار السلبية المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر مثل خلق تبعية اقتصادية ، والتدخل السياسي وإضعاف الشركات المحلية . وكان

[1] عيسى محمد الغزالي –**الاستثمار الأجنبي المباشر (تعاريف وقضايا)**-2004سلسلة دورية تعني بقضية التنمية في الدول العربية –الكويت-*م-1443ه-ص4.

من شأن ذلك أن شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تراجعا ملحوظا في تلك الحقبة اقتصرت آنذاك في شكل هدايا ومنح وقروض .

أما في عقد السبعينات فقد كان تأثر الاستثمار الاجنبي المباشر بتحسن أسعار السلع الأولية على مستويين ، الأول في قطاعات الصناعات الاستخراجية كالبترول والغاز . والثاني تولد نتيجة الوفر الذي تحقق في فوائض موازين مدفوعات الدول المصدرة للسلع الأولية والذي شكل مصدرا هاما لرأس المال القابل للاستثمار . وقد أعيد تدوير تلك الأموال إلى الدول النامية على شكل قروض سيادية قدمتها البنوك التجارية . وبالتالي ، أصبحت الدول النامية أكثر اعتمادا على تلك القروض وأقل اهتماما باجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر . كما استفادت الدول النامية من الزيادة في أسعار السلع الأولية بما يكفي لتلبية احتياجاتها الاستثمارية من المدخرات المحلية دون الحاجة إلى استثمار أجنبي مباشر .[1]

يعرف الاستثمار الاجنبي المباشر بتملك 10 %أو أآثر من رأسمال الشركة على ان ترتبط هذه الملكية بالتأثير في إدارتها.

ثانيا :تعريف الاستثمار الأجنبي :

رغم تعدد التعاريف حول مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنها عموما لا تختلف كثيرا بعضها عن بعض، ولعل من أبرزها:

- **تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)** التي عرفته على أنه" النشاط الذي يقوم من خلاله مستثمر مقيم في بلد" أ"، بالحصول على مصلحة دائمة وهيمنة معتبرة في تسيير كيان مقيم في بلد"ب ."قد تتمثل هذه العملية، في خلق مؤسسة جديدة تماما' خلق استثمار" ، أو تعديل ملكية مؤسسات موجودة مسبقا(عن طريق عمليات الاندماج والاستحواذ)، كما تعرف كعمليات استثمار أجنبي مباشر، العمليات المالية بين المؤسسات المتشابهة، خاصة إعادة المؤسسات استثمار أرباح لمؤسسات حصلت على استثمار أجنبي مباشر، أو عمليات أخرى لتحويلات رأس المال .هذه الأخيرة تتضمن خصوصا السلفيات الممنوحة من طرف المؤسسة الأم إلى فرعها المتواجد في الخارج " .[2]

- **مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر من المنظور الاقتصادي المعاصر** : ذهب بعض الكتاب إلى تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه " تكوين منشأة أعمال جديدة , أو توسيع منشأة قائمة ، وذلك عن طريق مقيمي دولة معينة ضمن حدود دولة أخرى ".[3]

[1] عيسى محمد الغزالي –مرجع سابق -ص 4.
[2] آسيا عطيل، مراد صاولي -**الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لتحويل التكنولوجيا إلى الدول النامية إضاءة على تجربة الصين** -مجلة دراسات اقتصادية المجلد 20 العدد 02- 14ديسمبر 2014-جامعة 8 ماي 1945 قالمة (الجزائر) -ص67.
[3] جون هدسون ، مارك هرندر ،**العلاقات الاقتصادية الدولية** ، تعريب طه منصور ، دار المريخ -ص699 .

" أو بأنه نشاط استثماري طويل الأجل يقوم به مستثمر غير مقيم في بلد مضيف ، بقصد المشاركة الفعلية أو الاستقلال بالإدارة والقرار ".[1]

- **تعريفه من طرف OMC :**

إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو عملية يقوم بها المستثمر المتواجد في بلد ما (البلد الأم) حيث يستعمل أصوله في بلدان أخرى (الدول المضيفة) مع نية تسييرها [2].

وقد عرفه جانب من الفقه القانوني بأنه : " تلك المشروعات التي يقيمها ويملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع أو بالاشتراك في رأس مال المشروع الوطني بنصيب يبرر له حق الإدارة ، وتكون تلك المشروعات مستثمرة بشكل مباشر عن طريق الأفراد أو الشركات الأجنبية ، وتشمل الاستثمارات المباشرة انتقال رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدولة المضيفة ، وأيضاً إعادة استثمار الأرباح ، فضلاً عن نقل وسائل التقنية والتكنولوجيا الحديثة إلى مشروعات قائمة بالفعل أو إلى مشروعات جديدة ".[3]

ثالثا :أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

ينظر للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه مصدر رئيسي من مصادر التمويل الخارجي لبعض الدول ذات الدخل المتوسط ،حيث من المتوقع أن تحصل هذه الدول من خلاله على التقنية الحديثة والمهارات التنظيمية والإدارية، آما أنه يعمل على زيادة استخدام الموارد المحلية وفرص العمل للمواطنين في الدول المضيفة ، فضلا على أنه يساعد على عمليات التكييف الهيكلي ، فهو بذلك يعمل على دعم موازين مدفوعاتها وبالتالي قدرتها على سداد ديونها الخارجية، ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالمقارنة بوسائل التمويل الأخرى أمثال المنح والإعانات والقروض ،بكثير من المزايا نجمل أهمها في النقاط التالية[4]:

1-مبدئيا لا يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بترسيخ قواعده في الدول المضيفة إلا بعد دراسات معمقة تبين الجدوى الاقتصادية والفنية، من سلامة المشروع الذي يستثمر فيه.

2-مبدئيا لا يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مجرد أداة لتمويل النقد الأجنبي، كما هو الحال في المعونات والقروض الأجنبية، إنما يمثل تمويلا في معناه الحقيقي، وذلك من خلال

---

[1] الشركة العربية لمصاع الأسماك ، **الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول العربية** ، بحث مقدم لندوة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية 1997 ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، ص 177 .

[2] عبد الرحمان تومي : أفاق و واقع الاستثمار الأجنبي المباشر "مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية . فرع تحليل الاقتصادي 2001/2000 نقلا عن حامد عبد المجيد الدراز(سياسة المالية)- ص 41.

[3] أنور بدر منيف العنزي-**النظام القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر** -رسالة ماجستير مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون الخاص –جامعة الشرق الأوسط-2012-ص14.

[4] محمد سارة-**الاستثمار الأجنبي في الجزائر دراسة حالة أوراسكوم** -بحث مقدم لنيل درجة الماجستير -تخصص قانون الأعمال- جامعة منتوري قسنطينة-السنة الجامعية : 2010/2009-ص13.

اتخاذه شكل تحويل موارد حقيقية من الخارج تتمثل في المعدات والآلات اللازمة لإقامة الاستثمار وما يصاحبها من الخبرات الفنية والإدارية والتنظيمية.... والتي يمكن أن تحطم الكثير من العوائق التي تقف في طريق التنمية.

3-مبدئيا تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق العديد من الوافرات الاقتصادية التي تدفع حركة التصنيع في البلد المضيف، وذلك من خلال قيام المشروعات الجديدة بإنشاء بعض أو كل المرافق اللازمة لها، كما يمكن لها أن تعمل على توفير بعض مستلزمات وعناصر الإنتاج، وإنشاء مشاريع مساعدة تعمل على الرقي بمستوى العامل المحلي كإنشاء معاهدة لتدريب الأيدي العاملة الوطنية على الآلات والأساليب الجديدة المتطورة.

كما أنها تساهم في إنشاء مجالات لإصلاح وصيانة الآلات، فضلا عن تحفيز المنتجين الوطنيين على تطوير أساليبهم الإنتاجية عن طريق محاكاتهم للمستثمرين الأجانب، كذلك يمكن أن تساهم في فتح أسواق جديدة في الخارج أمام المنتجات المحلية.

المطلب الثاني: أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال لعل من أهمها:[1]

1- **مشروعات ملكيتها مشتركة (الاستثمار المشترك) :** وتعتبر هذه المشروعات مشتركة بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي , وبنسب متفاوتة , تتحدد وفقا لاتفاق الشركاء ، وحسب القوانين المنظمة لتملك الأجانب , حيث تنص قوانين كثير من الدول التي يقام فيها المشروع المشترك على أن لا تتجاوز نسبة المستثمر الأجنبي عن 49 % من رأس مال المشروع , وذلك تفاديا للهيمنة الأجنبية على جانب مهم من مشروعات الاقتصاد المحلي . إذ أن الدول التي تستضيف الاستثمارات الأجنبية تحرص على أن تكون القرارات التي يتم اتخاذها في إطار الاستثمار الأجنبي تأخذ في اعتبارها المصالح الحيوية والهامة لاقتصادها المضيف , وعادة يكون تحقيق هذا الهدف من خلال الاستثمار المشترك متاحاً أكثر مما لو كان المشروع مملوكاً بالكامل للمستثمر الأجنبي , وما قد يثيره ذلك من شك وريبة ضد السيطرة الاقتصادي للمستثمر الأجنبي.

[1] عمر بن فيحان المرزوقي-**الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور الإسلامي**-قسم الدراسات الإسلامية-جامعة الملك سعود-دون تاريخ النشر –ص5.

2- **مشروعات تملكها الشركات الأجنبية بالكامل في الاقتصاد المضيف :** وهذا الشكل من الاستثمارات يتيح للعنصر الأجنبي السيطرة الكاملة في اتخاذ القرار , ولهذا لا تحبذه الكثير من الدول المستثمر فيها , خشية أن يؤدي إلى التبعية والهيمنة الاقتصادية من قبل المستثمر الأجنبي .

3- الشركات المتعددة الجنسية :

وهي الشركات التي تملك مشاريع كثيرة ، في دول مختلفة من العالم ، حيث تتميز هذه الشركات بضخامة أعمالها وأنشطتها ، " ويمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسية شيئان متلازمان ، اعتاد الاقتصاديون على الجمع بينهما بطريقة مترادفة.

المبحث الثاني :المقاربات النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تم تطرق في هذا المبحث الى المقاربات التقليدية المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر والمقاربات الحديثة.

المطلب الاول :المقاربات التقليدية المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

النظرية الكلاسيكية : حيث تفترض هذه النظرية أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة ماهي إلا مباراة من طرف واحد حيث أن الفائز بنتيجتها الشركات المتعددة الجنسية – ليس الدول المضيف -والمنافع الكثيرة التي تحققها هذه الإستثمارات تعود معظمها على هذه الشركات و قد أسند الكلاسيكيون وجهة نظرهم من المبررات يمكن تلخيصها بما يلي:[1]

- صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرر فتح الباب لهذا النوع من الإستثمارات.
- تميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة عن عملياتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدول المضيفة .
- قيام الشركات المتعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الإقتصادية و الاجتماعية و الثقافية بالدول المضيفة .
- إن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسية قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم و متطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.

[1] محفوظي فؤاد-**الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة تحليلية تقييمية** –حالة الجزائر-مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية-جامعة الجزائر-2007/2006-ص06.

- قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسية حلق الطبقية الإجتماعية فيما يخص هيكل توزيع الدخول مقارنة بنظيرتها المحلية .
- التأثير المباشر على سيادة الدولة المصيفة من خلال .
- اعتماد التقدم التكنولوجي في الدول المضيفة على دولة أجنبية.
- خلق التبعية الإقتصادية أو الاعتماد على الدول الأم للشركات الأجنبية.
- قد تمارس الشركات الأجنبية أو المتعددة الجنسية الكثير من الضغوط السياسية على الأحزاب السياسية في الدول المضيفة.

نظرية عدم كمال الأسواق : تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية ، بالإضافة إلى نقص المعروض من السلع فيها ، كما أن توافر بعض جوانب وعناصر القوة تجعل هذه الشركات أكثر قدرة على منافسة المشروعات المحلية في الدول النامية ومن أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية التي توفر لها قدرة تنافسية أكبر ما يلي :[1]

1- اختلافات جوهرية في نوعية إنتاجها بالمقارنة مع الإنتاج المحلي .

2- توفر مهارات إدارية وإنتاجية وتسويقية مقارنة مع ما متوفر منها في الشركات والمشروعات المحلية .

3- قدرات تتيح لها تحقيق أحجام كبيرة في الإنتاج والاستفادة من وفورات الحجم التي تجعل إنتاجها أقل كلفة وسعرا بالمقارنة مع الشركات المحلية التي تتيح بكلفة وسعر أعلى .

4- اختراق إجراءات الحماية الإدارية والجمركية من خلال مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر .

5- التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية باستخدامها وسائل وأساليب إنتاجية أكثر حداثة وتطور.

6- الاستفادة من الامتيازات والتسهيلات المالية وغيرها والتي تمنح للشركات الأجنبية بهدف . جذبها للاستثمار في الدول النامية .

[1] عمر صقر ، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة** ، الإسكندرية ، الدار الجامعية بالإسكندرية ، 2003 ، ص48.

نظريـة توزيـع المخـاطر : ركـز كـوهين عـام 1975 علـى فكـرة توزيـع المخـاطر فـي شـرح أسـباب حـدوث الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر . فوفقـا لهـذه النظريـة ، الشـركات تسـتثمر بالخـارج وذلـك بغـرض زيـادة أرباحهـا مـن خـلال تخفـيض حجـم المخـاطر التـي تواجههـا فعمليـة تخفـيض المخـاطر تـتم مـن خـلال التوزيـع للأنشـطة ومـن القائلـة بعـدم وضـع البـيض فـي سـلة واحـدة و بالتـالي تقـوم شـركة بعمليـة توزيـع لاسـتثماراتها مـن خـلال الاسـتثمار فـي دول متعـددة حيـث أن اقتصاديتها غير متشابهة وغير مرتبطة مع بعضها البعض .

بـالرغم مـن أن هـذه النظريـة تجـد جانبـا مـن التطبيـق فـي حياتنـا المعاصـرة ، إلا أن مـا حـدث بالولايـات المتحـدة الأمريكيـة خـلال سـبتمبر 2001 كـان بمثابـة ضـربة قاضـية للعديـد مـن الشـركات الدوليـة الكبـرى العاملـة بالولايـات المتحـدة خاصـة تلـك التـي تعمـل لخدمـة السـوق الأمريكـي فمـا حـدث بالولايـات المتحـدة لـم يـؤثر فقـط علـى سـوق والاقتصـاد الأمريكـي وإنمـا علـى كافـة الأسـواق العالميـة ومـن ثـم لـن يغيـر مـن الأمـر شـيء لـو قامـت الشـركة بتوزيـع أنشـطتها فـي دول أخـرى غيـر الولايـات المتحـدة ، كمـا أن النظريـة لـم تسـتطع تقـديم تفسـير مقنـع للحكمـة مـن قيـام الشـركة بالاسـتثمار المباشـر بـدلا مـن الاسـتثمار غيـر المباشـر فـي عمليـة توزيـع مخاطرهـا ثـم تختلـف عوائـد الاسـتثمار مـن بيئـة اسـتثمارية إلـى أخـرى فهـي فكـرة مشـابهة للفكـرة العامية .[1]

المطلب الثاني: المقاربات الحديثة المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

لقـد تغيـرت الوجهـة الحديثـة للمفكـرين فـي تـوطين الاسـتثمارات الاجنبيـة المباشـرة ، فأصـبحت بـذلك تتـأثر بعوامـل نوعيـة المؤسسـات ، الاسـتقرار السياسـي وطبيعـة الحكـم السـائد فـي البلـد ، مسـتوى الفسـاد والرشـوة الـى غيرهـا مـن العوامـل التـي يـرى الاقتصـاديون آنهـا محـددات تبلورت في نظريات حديثة وسياتي تعريفها :[2]

1. **نظريـة عـدم التـوازن 1993 (John Rouille) :** رأي اصـحاب هـذه النظريـة ان زيـادة التكـاليف والخسـائر والتـي تصـدر مـن الانشـطة الاقتصـادية بسـبب عوامـل العناصـر الانتاجيـة سـوءا قلـة المـوارد الطبيعيـة وأو تكـاليف العمـال المـاهرين فـي الدولـة الأم أي ارتفـاع أجـو العمـال ، فـإن البحـث عـن تـوازن يمثـل قـوة دافعـة للشـركة للتحـرك ، لتعـويض تلـك الخسـائر مـن خـلال الاسـتثمار فـي دولـة أجنبيـة . وحسـب هـذا النمـوذج فإنـه أعيـد صـياغة مفهـوم الملكيـة علـى أنـه عـدم التـوازن بـين العوامـل المملوكـة للشـركة ، فالفـائض فـي أحـد العوامـل يعنـي بالمقابـل عجـزا نسـبيا فـي عامـل آخـر ، وهـذا يفسـر

[1] رضـا عبـد السـلام ، **محـددات الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر فـي عصـر العولمـة** ، دراسـة مقارنـة لتجـارب كـل مـن شـرق وجنـوب شـرق آسـيا وأمريكـا اللاتينيـة مـع التطبيـق علـى عصـر الطبعـة الأولـى ، مصـر ، المكتبـة العصـرية بالمنصـورة ، 2007 ص48 .

[2] سـي عفيـف البشـير –**عوامـل جـذب الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر فـي الجزائـر** – مـذكرة للحصـول علـى شـهادة ماجسـتير فـي العلوم الاقتصادية -جامعة وهران 2-السنة الجامعية 2016/2015-ص59.

حركة تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة من الدول النامية الى الدول المتقدمة ، كما يسمح بالاستغلال الامثل للموارد الطبيعية .

2. **نظرية BONNY2005 :** تم التطرق في هذه النظرية الى غياب الدولة والحكم الراشد وان غيابهما من العوامل الرئيسية التي تكون سبب في تغيير وجهة الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، وجاء في تقرير منظمة (OCDE) لسنة 2002 ان غياب القانون والتشريعات وضعف الادارة لهما اثر كبير في خفض مستوى الاستثمارات الاجنبية المباشرة .

كما توصلت دراسات حديثة الى ان اثر الفساد المالي والاداري في افريقيا سيشكلان السبب الرئيسي على مردودية مشاريع الاستثمارات الاجنبية المباشرة .

3. **النظرية المؤسساتية** : ان تحسين مناخ الاستثمار من اجل زيادة قابلية جذب مشاريع الاستثمارات الاجنبية المباشرة مرهون أو متوقف على الاصلاح المؤسساتي والتي تشمل سيادة دولة القانون ، سيطرة القطاع الخاص ، تحرير المبادلات الخارجية ، حماية حقوق الملكية الفكرية ، أي ان تطوير وتأهيل المؤسسات الاقتصادية في ظل نظام الحكم الراشد .

وأكدت دراسة الباحثين Coupete , Mayer et Benassy - quéré والتي كانت في سنة 2007 ، اجريت هذه الدراسة على 52 دولة وتمخض من نتائجها آن استثمار شركات المتعددة الجنسيات موقوف بميزات المؤسسات الجيدة من استقرار أمني واقتصادي ، فرض سيادة دولة القانون ، توفر اليد العاملة المؤهلة التي تشكل راس المال البشري ، الشفافية في المعاملات ، انعدام البيروقراطية والرشوة والفساد .

المبحث الثالث :منافع واضرار الاستثمارات الاجنبية المباشرة

للاستثمار الأجنبي منافع واضرار ولقد تم تطرق الى منافع الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة المستقبلة واضرار الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: منافع الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة المستقبلة

تتنافس معظم الدول لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لدوره الهام في تحقيق معدلات نمو مستهدفة، من خلال دوره الإيجابي في:[1]

-توفير فرص عمل أكبر نتيجة محدودية النشاطات الاقتصادية التي تستوعب فائض العمل غير المحدود وغير الماهر في الغالب والمساهمة في التخفيف من حدة البطالة الظاهرة أو المقنعة واسعة الانتشار خاصة في البلدان النامية.

-يمكن أن توفر مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر عملات أجنبية للدول النامية من خلال إقامة مشروعات إنتاجية يتاح إنتاجها لأغراض التصدير، أو تحل محل الواردات، وبالتالي تخفيف الحاجة لاستعمال العملات الأجنبية لتمويل الوارد ات واستغلالها لتمويل واردات جديدة، يمكن أن تساهم في زيادة القدرة الإنتاجية في الاقتصاد من خلال استخدامها في إقامة مشاريع جديدة أو توسيع المشروعات القائمة التي تمكن الاقتصاد من زيادة قدرته الإنتاجية.

-تعاني الدول النامية من قلة مهارات العاملين وقدراتهم الإدارية والتنظيمية وبالتالي يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر على تفادي تلك المشكلة باعتبار عمل تلك المشروعات يرتبط بأساليب ووسائل أحدث وأكثر تطورا في العمل والإدارة.

-في ظل الشروط المجحفة للقروض الخارجية وتقلص المساعدات للدول النامية يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة خاصة النامية منها أفضل وسيلة للجوء إلى الاقتراض من العالم الخارجي والتخفيف من فجوة الادخار والاستثمار وبالتالي تحقيق قيمة مضافة أكبر من خلال استخدام الموارد المحلية والطاقات الإنتاجية غير المستغلة وبالتالي يوفر مستوى معيشي أفضل ودرجة رفاهية أعلى.

-يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة المشترك إضافة إلى أنه يساهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، والتنمية التكنولوجية فهو يساهم في تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير أو الحد من الاستيراد ويعتبر الاستثمار المشترك أكثر أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر قبولا في معظم الدول خاصة النامية

[1] صياد شهيناز –**الاستثمرات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي** –مذكرة الماجستير في الاقتصاد –جامعة وهران –السنة الجامعية 2013/2012-ص28.

لأسباب سياسية واجتماعية من أهمها تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني.

-استفادة الشركات المحلية في الدول المضيفة من قنوات الاتصال وأحدث التقنيات التي تتاح لها إما من خلال المشروعات المشتركة، باستخدام عدة طرق منها انتقال العاملين من فروع الشركات متعددة الجنسيات المحلية والذي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج وبما ينعكس إيجابا على معدل النمو الاقتصادي،ويتوقف نجاح الشركات المحلية في تحقيق ذلك على مدى قدرة العاملين المحليين على الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر، ومدى استجابة الشركات الوطنية لزيادة الإنفاق على البحوث والتطوير، ومدى تركز الاستثمار في المناطق ذات الربحية والتي تشجع تلك الشركات على تطبيق التكنولوجيا الحديثة.

-قيام العديد من الدول النامية بإتباع إجراءات تحرير التجارة والاستثمار وبالشكل الذي وفر مناخا ملائما للاستثمار الأجنبي المباشر والذي ميزه توفير تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات كالهند التي أصبحت أكثر تقدما في تكنولوجيا المعلومات وأصبحت من مصدري برامج الكمبيوتر، إضافة إلى جهود الإصلاح الاقتصادي والتحول إلى اقتصاديات السوق وتقديمها للعديد من الحوافز والإعفاءات الضريبية، وتطبيق برامج الخوصصة هذه العوامل أدت إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الدول النامية بشكل متزايد.

المطلب الثاني: اضرارالاستثمار الأجنبي المباشر

تنتج هذه الآثار من التركيبة أو توجه الاستثمار الأجنبي من حيث النشاط و كذلك المنافسة البيئة كما يمكن تصنيف الآثار على النحو الأتي :

أولا / وجهة نظر البلدان المضيفة .[1]

1 – إن مساهمة مشروعات الاستثمار في تحقيق الأهداف الدول النامية الخاصة بتوفير رأسمال أجنبي و لتحسين ميزان مدفوعاتها اقل بكثير بالمقارنة مع المشروعات المملوكة ملكية مطلقة من طرف المستثمر الأجنبي .

2 – الهيمنة الاقتصادية و السياسية للشركات الأجنبية و التدخل في الشؤون الداخلية للبلد المضيف.

3 – نظرا للاحتمال انخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني . فقد يؤدي إلى صغر حجم المشروع و بالتالي تقليل من إسهاماتها في تحقيق أهداف الدولة خاصة في ما يخص زيادة

[1] أبو قحف عبد السلام " **اقتصاديات الاستثمار الدولي"** المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر،1992 ص368-366

فـرض التوظيـف و التحـديث التكنولـوجي و إشـباع حاجـات السـوق المحليـة مـن المنتجـات و انخفاض معدل العملات الأجنبية .

ثانيا / وجهة نظر الشركات الأجنبية :[1]

1 – قيمة المشروع وحجمه و احتياجه إلى رأسمال كبير.

2 – قـد يسـعى الطـرف الـوطني بعـد فتـرة زمنيـة إلـى إقصـاء الطـرف الأجنبـي مـن المشـروع ممـا يـؤدي إلـى ارتفـاع درجـة الخطـر غيـر التجـاري و هـذا يتنـافى مـع أهـداف المسـتثمر الأجنبي في البقاء و النمو و الاستقرار في السوق .

3 – تـأثير انخفـاض قـدرات المسـتثمر الـوطني الماليـة و الفنيـة سـلبا علـى فعاليـة مشـروع الاستثمار في تحقيق الأهداف الطويلة و القصيرة الأجل .

[1] أبـو قحـف عبـد السـلام" **اقتصـاديات الأعمـال و الاسـتثمار الـدولي**". الإسـكندرية ، مكتبـة الإشـعاع الفنيـة ، 2001- ص370

خلاصة الفصل:

لقد تعرفنا في هذا الفصل على النظريات الكلاسيكية و الحديثة عن طريق إبراز بعض الأفكار الدالة عن الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل بعض روادها، كما بينا مفاهيم و بعض خصائص هذا الاستثمار الذي لا يقتصر على مشاركة المستثمر الأجنبي في الأصول المالية للمشروع الاستثماري، بل يتعداه إلى المشاركة و التنظيم مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو الاستقلال بالإدارة في حالة الملكية التامة للمشروع، هذا إلى جانب تحويل مجموعة من الموارد الأولية مثل المالية ، التكنولوجية ، و الفنية إلى البلد المستقبل.

فلا يخلو الاستثمار الأجنبي المباشر من العيوب متضمنا مزايا كثيرة سواء بالنسبة للدول المضيفة أو للشركات المستثمرة.

وبعد التعرض لأهم المزايا و العيوب، سنقوم في الفصل القادم بعرض الاستثمار الأجنبي في الدول النامية

تمهيد:

ان أهمية جذب الاستثمار يشترط وجود مناخ جيد وبعض القوانين التي تسيير هذ الاستثمار و سوف نتطرق في هذا الفصل الى :

المبحث الأول:ماهية مناخ الاستثمار و شروط جذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: محددات مناخ الاستثمار

المبحث الثالث :بعض المؤشرات الخاصة باستقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

المبحث الأول: ماهية مناخ الاستثمار و شروط جذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر

سوف نتطرق في هذ المبحث الى تعريف مناخ الاستثمار وكذا شروط جذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وبتفصيل .

المطلب الأول: تعريف مناخ الاستثمار

يعبر مناخ الاستثمار عن مختلف الأوضاع والظروف المؤثرة على حركة رأس المال وتوطنه ، وتشتمل هذه الأوضاع على الحالة السياسية العامة للدولة ، تنظيمها الإداري ، ومدى فاعلية أوضاعها الاقتصادية ، موقعه الجغرافي ، وضعية البنى التحتية بها ، نظامها القانوني ... الخ . [1]

كما يعرف مناخ الاستثمار أيضا " بوصفه مفهوما شاملا يتصرف إلى مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتأثير تلك الأوضاع سلبا أو إيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية ، وبالتالي على حركة الاستثمارات واتجاهها ، وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية " .

من خلال التعريفين السابقين نستخلص أن مفهوم مناخ الاستثمار يشير إلى كل العوامل السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية ، القانونية ، الإدارية ، الثقافية ... الخ) ، التي يمكن من خلالها الحكم على بيئة الاستثمار في بلد معين بأنها جاذبة أو طاردة للمستثمر المحلي أو الأجنبي ، الحالي أو المتوقع مستقبلا . [2]

المطلب الثاني : شروط جذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر

إذا كانت دولة ما ترغب في استقطاب استثمارات أجنبية مباشرة ، فيجب أن تدرك أن جاذبيتها تتوقف على قدرتها على توفير كل العناصر المهيئة لها ، خاصة وجود تنافس مع دول أخرى كثيرة تعمل على بذل جهود في اجتذاب كل التدفقات هذا من جهة ، ومن جهة أخرى إدراك الدول المضيفة مدى دعم الاستثمارات الأجنبية للنمو الاقتصادي وإدماجها في السوق العالمية وهذا لا يأتي إلا بتوفير شروط اجتذاب للاستثمارات الأجنبية وتقديم مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة نظام حوافز فعال وهذا ما يعرف بتوفير بيئة أو مناخ الاستثمار ، حيث يعرفها LEE.C.NEHRT بأنها " مجموع المعاملات والتدابير

---

[1] مأمون إبراهيم حسن ، موضي عبد العزيز الحمود ، **مناخ الاستثمار ومأزق التنمية في الوطن العربي** ، سلسلة المحاضرات العامة ، الكتيب رقم 07 ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، نيسان (أبريل) ، 1994 ، ص 14 .

[2] بن مسعود محمد- **مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر" دراسة تقييمية وفق المؤشرات الدولية"** -مجلة الحقيقة مجلة أكاديمية محكمة تصدر عن جامعة أدرار-الجزائر –ص251.

والتنظيمات التي تمس مباشرة ، أو بصفة غير مباشرة عملية انجاز واستغلال المشروع الاستثماري.

ومن أهم الشروط التي تحدد جاذبية دولة ما : [1]

1. **النمو الاقتصادي** : إن نمو اقتصاد الدولة هو أول شرط يستقطب اهتمام المستثمرين الأجانب ، حيث يعتمد على مؤشر النمو المعرفة صحة وديناميكية الاقتصاد الوطني ، فإذا كان مرتفعا فهذا يعني أن لتلك الدول كل الإمكانيات المكافاة رؤوس الأموال التي تستثمر بها بأرباح مرتفعة.
2. **الاستقرار السياسي** : هو ثاني أهم شروط الاستقطاب ، حيث يقاس الاستقرار السياسي بمدي استقرار البلد المضيف ، فالبلدان التي لا تقع فيها أعمال عنف تعتبر مستقرة كذلك وجود نظام دستوري مستقر ، أي استقرار الهيئات الحاكمة .
فالأمان والتوتر لا يسمحان بتحقيق نمو اقتصادي ولا بتوليد أرباح بل تحقيق خسائر . وقد كان تميز المناطق النامية بالاستقرار السياسي وكثرة الحروب بمختلف مظاهرها ، أحد أسباب تخلفها وبقائها مهمشة عن التحولات الدولية في ميادين الاقتصاد والتكنولوجيا وعن التدفقات المالية .
3. **التسوية الدولية للنزاعات** : يصر المستثمرون الأجانب على أهمية ضمان إمكانية اللجوء إلى التحكم الدولي في تسوية النزاعات والخلافات التي قد تنشأ بينهم وبين الدول المضيفة ، فإذا كانوا يثقون في القوانين الليبرالية لدولهم ، فهم لا يثقون في نظم وقوانين وأحكام دول نامية عرفت في السابق بنظرتها السلبية لوجودهم على إقليمها وبتدابير تقليدية لنشاطهم ، واليوم وإن كانت هذه الدول أعتمدت سياسات ليبرالية منفتحة فإنها لا تتحكم بعد في مختلف هذه الآليات ، لذا نجد أن المستثمرين الأجانب يطمئنون عندما يجدون في ترسانة الضمانات فتح المجال لتدخل هيئة تحكيم أجنبية في حالة وقوع نزاع .
4. **الحوافز المقدمة :** تعطى الحوافز الممنوحة من طرف سلطات الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية أهمية بالغة في رفع فرص اختيارها كبلد مضيف ، إذ يعرف حافز الاستثمار بأنه ميزة اقتصادية قابلة للتقدير بقيمة نقدية تقدمها الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي الوافد إليها وقد تأخذ الحوافز شكل إعانات جمركية أو رسوم أو حقوق التصدير أو إعفاء أو تخفيض ضريبي على مداخيل الشركة .
إلى جانب هذه العوامل والشروط المحققة لجاذبية دولة ما للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، هناك عوامل أخرى تؤثر على قرار الاستثمار منها درجة تكوين وكفاءة

[1] قيبو اسمهان – **بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ،معوقات وتحديات**- مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة-المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي –الجزائر –ص149-151.

اليد العاملة في استعمال تقنيات وتكنولوجيات حديثة ، فالمستثمر يحب التوجه إلى يد عاملة على دراية بالنشاط الذي يزيد الاستثمار فيه .

المبحث الثاني :محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

تعمل مختلف الدول على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره مصدرا بديلا لدعم الموارد المحلية، وزيادة تراكم رأس المال الحقيقي الذي ينعكس إيجابا على اقتصادياتها، وذلك من خلال توفير عدة عوامل تساعد على جذب هذا الشكل من الاستثمار وتحدد وجهته، والتي يتم التطرق إليها في هذا المبحث نظرا لأهميتها في توفير المناخ الاستثماري الملائم الجاذب للمستثمرين الأجانب.

المطلب الأول :محددات الاستثمار الأجنبي المباشر المتعلقة بالمستثمر الأجنبي

تتمثل أهم المحددات والدوافع الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، والراجعة للمستثمر الأجنبي فيما يلي[1] :

أولا :سعر الفائدة:

يعتبر سعر الفائدة من أهم العوامل المؤثرة في الحركة الدولية لرأس المال وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة وأن أسعار الفائدة تختلف من بلد لآخر.

ثانيا :معدل العائد على الاستثمار:

يعتبر معدل العائد على الاستثمار أحد العوامل الهامة التي تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن المستثمر الأجنبي سواء كان فردا أو شركة لا يتجه إلى الاستثمار في الخارج إلا إذا توقع عائدا أعلى من المخاطر التي قد تنشأ عن هذا الاستثمار.

ثالثا :تكاليف الإنتاج:

إن ارتفاع تكاليف الإنتاج في الدولة الأم يعتبر من بين الأسباب التي تدفع المستثمر الأجنبي للاستثمار في الدول المضيفة ذات التكاليف المنخفضة، سواء تعلقت هذه التكاليف بالمواد الأولية أو اليد العاملة وغيرها.

[1] جابر سطحي، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية :دراسة حالة مؤسسة موبيليس جازي وأوريدو**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017- 2018،ص13 -14.

رابعا :القدرات التسويقية والتكنولوجية:

إن امتلاك الشركات الأجنبية مهارات تسويقية عالية يمكنها من معرفة نوع وحجم الطلب على منتجاتها، وبالتالي سهولة دخولها إلى الأسواق الخارجية وبتشكيلة متنوعة من المنتجات، كما أن امتلاك المستثمر الأجنبي وخاصة الشركات متعددة الجنسيات تكنولوجيا متطورة يمكنها من دخول الأسواق الخارجية، ويجعلها أكثر قدرة على منافسة الشركات المحلية في أسواق الدول المضيفة.

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر المتعلقة بالدولة المضيفة

وحسب تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD للعام 2003 فان محددات الاستثمار الأجنبي المباشر المتعلقة بالدولة المضيفة تتضمن ما يلي : [1]

1- السياسة الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر :

الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي .

قواعد الدخول والخروج .

معايير معاملة المؤسسات الأجنبية .

هيكل السوق .

سياسة الخصخصة .

السياسة التجارية ، وعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر مع سياسة التجارة .

السياسة الضريبية .

2- محددات اقتصادية :

البحث عن الأسواق : وتتأثر بحجم السوق ومتوسط دخل الفرد ، ونمو السوق وسهولة الوصول إلى الأسواق الإقليمية والعالمية ، وتركيب السوق بالإضافة إلى رغبات المستهلكين وتوجهاتهم .

البحث عن المصادر : وتتضمن المصادر المواد الأولية واليد العاملة غير المتخصصة الرخيصة ، واليد المؤهلة والتكنولوجيا والعلامات التجارية والبني التحتية.

[1] زياد محمد عرفات أبو ليلى –**اثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي** – دراسة تطبيقية على الأردن للفترة 1976-2003- جامعة اليرموك-2004/2005-ص13.

البحث عن الكفاءة : وتتضمن كلفة المصادر والأصول المدرجة في النقطة السابقة ، وتكاليف المدخلات الأخرى مثل تكلفة النقل والاتصال وتكلفة المنتجات الوسيطة ، بالإضافة إلى اتفاقيات التكامل الإقليمي .

الشكل رقم 1: المحددات القائمة على المؤشرات الكلية الاقتصادية

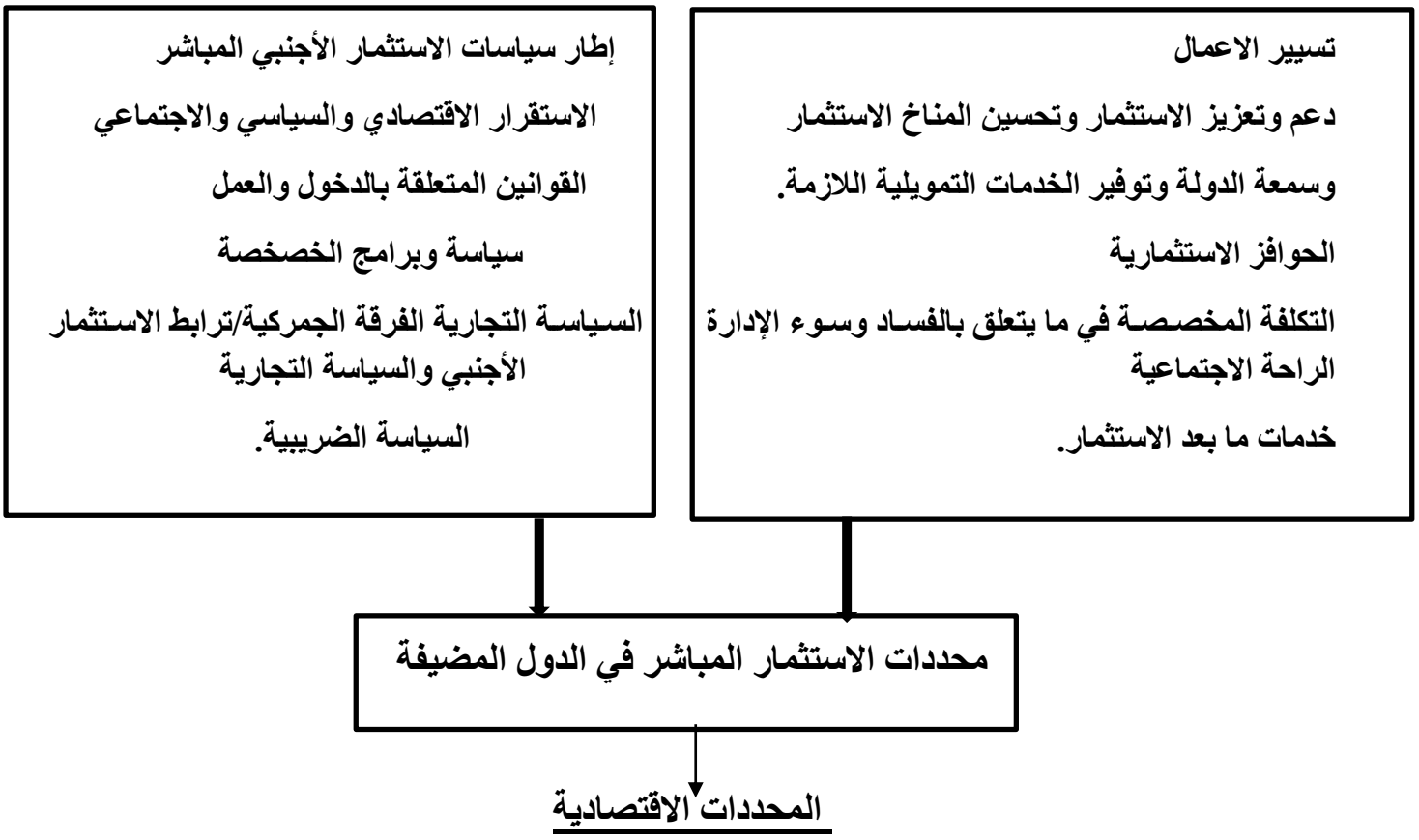

عوامل السوق	عوامل الموارد	عوامل الكفاءة
حجم السوق ومعدل التضخم	توفير الموارد الخام	كفاءة الأصول والموارد
معدل نمو السوق	عمالة رخيصة غير كفؤة	كفاءة المدخلات الأخرى
قدرة الوصول الى الأسواق العالمية	توفير التكنولوجيا والابتكارات	مثل النقل والاتصلات .

المصدر: زياد محمد عرفات أبو ليلى –**اثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي** –مرجع سابق-ص14.

3- امور تتعلق بتسهيل الأعمال ، وتتضمن :

الترويج للاستثمار والحوافز المقدمة له .

تكاليف الإزعاج (تتعلق بالفساد والكفاءة الإدارية) .

وسائل الراحة الاجتماعية .

خدمات ما بعد الاستثمار .

المبحث الثالث: بعض المؤشرات الخاصة باستقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة

توجد العديد من المؤشرات الدولية التي تعبر عن نظرة المحللين الاقتصاديين الدوليين إلى الأوضاع في دولة ما كموقع للاستثمار من وجهة نظر المستثمر الأجنبي، والتي هي باعتراف واضعيها لم تصل بعد إلى درجة الدقة التامة، لكنها حتما تعد من الأدوات التي تزكي القرار الاستثماري وترجحه، فقد أثبتت العديد من الدراسات الاقتصادية على أن هناك ارتباطا قويا بين ترتيب الدولة أو درجتها في هذه المؤشرات وبين مقدار ما تجتذبه من استثمارات أجنبية مباشرة، لذلك سوف نتعرف على وضعية الجزائر في بعض المؤشرات المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهتمة بالاستثمار الأجنبي من أجل تقييم مناخ الاستثمار فيها.

نظرا لصعوبة عرض جميع المؤشرات الدولية المعتمدة لتقييم المناخ الاستثماري بسبب كثرتها ، سوف نكتفي بعرض بعضها:

المطلب الأول : المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار ومؤشرات تقييم المخاطر القطرية

المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار :تم بناء هذا المؤشر من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار سنة 1995 بهدف قياس أداء الاقتصاديات العربية وتحديد درجة تحسن أو تراجع مناخها الاستثماري، ويتألف هذا المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية للاقتصاد الكلي والتي تشمل : مؤشر التوازن الداخلي، مؤشر التوازن الخارجي ، مؤشر السياسة النقدية، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

[1] لعلمي فاطمة ، كرومي سعيد-**الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر :بين عوامل الجذب وعوامل الطرد**، جامعة بشار،2011،ص97.

أ. **مؤشر التوازن الداخلي :** يعبر عنه بحساب رصيد الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من أجل تقييم تطورات السياسة المالية.

ب. **مؤشر التوازن الخارجي** :يعبر عنه بحساب رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من اجل تقييم تطورات المعاملات الخارجية للاقتصاد.

ت. **مؤشر السياسة النقدية :** يعبر عنه بمعدل التضخم، ويستخدم لتلخيص تطورات السياسة النقدية في سعيها نحو تدعيم استقرار التوازن النقدي.

وبعد حساب كل من مؤشر التوازن الداخلي، مؤشر التوازن الخارجي ومؤشر السياسة النقدية، يتم حساب المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار باعتباره يمثل متوسط هذه المؤشرات الثلاثة، ثم تقييمه كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول 01: "دليل المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار"

أقل من 1	من 1 إلى 2	من 2 إلى 3
عدم تحسن في مناخ الاستثمار	تحسن في مناخ الاستثمار	تحسن كبير في مناخ الاستثمار

المصدر :المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، " **مناخ الاستثمار في الدول العربية**" ، الكويت، 2008 ، ص205 .

مؤشرات تقييم المخاطر القطرية :توجد عدة مؤشرات لتقييم المخاطر القطرية تصدرها هيئات دولية متخصصة، سوف نستعرض بعضها فيما يلي:

أ. **المؤشر المركب للمخاطر القطرية :**يصدر هذا المؤشر شهريا عن مجموعة(PRS) من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية(ICRG) منذ سنة 1980 لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، وهو يغطي 18 دولة عربية من أصل 140 دولة يشملها المؤشر .ويتكون المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية هي : مؤشر تقييم المخاطر السياسية، مؤشر تقييم المخاطر المالية ومؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية[1] .

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، " **مناخ الاستثمار في الدول العربية** "، الكويت،2009 -ص165.

ويقسم هذا المؤشر الدول إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطر كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول02 :"دليل المؤشر المركب للمخاطر القطرية"

درجة المؤشر (نقطة مئوية)	التوصيف
100 – 80	درجة مخاطر منخفضة جدا
9.79 – 70	درجة مخاطر منخفضة
9.69 – 60	درجة مخاطر معتدلة
9.59 – 50	درجة مخاطر مرتفعة
9.49 – 0	درجة مخاطر مرتفعة جدا

المصدر :المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سبق ذكره، 2009 ، ص165 .

ب. **مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية :** يصدر هذا المؤشر عن مجلة اليورومني مرتين سنويا،حيث يقيس المؤشر قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية كخدمة الديون الأجنبية وسداد قيمة الواردات أو السماح بتحويل الأرباح، ويرتب المؤشر الدول وفق النسبة المئوية التي تسجلها من صفر إلى 100% بالاستناد إلى تسعة عناصر بأوزان نسبية محددة هي : المخاطر السياسية(25%) ، الأداء الاقتصادي(25%) ، مؤشرات المديونية(10 %) ،متأخرات الدين الخارجي أو المعاد جدولته(10%)، التقويم الائتماني للدولة(10 %) ، توفر الائتمان المصرفي(5%) ، توفر التمويل للمدى القصير(5 %) ، النفاذ لأسواق رأس المال(5 %) ، معدل الخصم عند التنازل (5 %).[1]

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، " **مناخ الاستثمار في الدول العربية** "، الكويت،2008 -ص125.

المطلب الثاني : مؤشر سهولة أداء الأعمال و مؤشر الشفافية

مؤشر سهولة أداء الأعمال :يصدر هذا المؤشر سنويا عن مجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، ويتألف هذا المؤشر من عشرة مؤشرات فرعية تغطي دورة حياة المشروع الاستثماري وهي : مؤشر تأسيس المشروع، مؤشر استخراج التراخيص، مؤشر توظيف العاملين، مؤشر تسجيل ملكية الأصل العقاري، مؤشر الحصول على الائتمان المصرفي، مؤشر حماية المستثمر، مؤشر نظام دفع الضرائب، مؤشر التجارة عبر الحدود، مؤشر تنفيذ العقود، ومؤشر تصفية المشروع .

ويقيس هذا المؤشر تأثير الإصلاحات التنظيمية على المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال من أجل تقييمها والاستفادة من تجارب الإصلاح الناجحة لاسيما في الدول النامية[1].

مؤشر الشفافية :يصدر مؤشر الشفافية سنويا عن منظمة الشفافية الدولية التي تعرف عدم الشفافية (الفساد) على أنه " : استغلال المناصب العامة لتحقيق مصالح خاصة ."ويرصد هذا المؤشر درجة الشفافية من خلال قياس مدى تفشي الفساد بين موظفي القطاع العام ورجال السياسة. يستند هذا المؤشر إلى 14 مسحا ميدانيا، قامت به 7 مؤسسات دولية مستقلة ترصد أراء المستثمرين المحليين والأجانب والمتعاملين مع الإدارات الحكومية المعنية والخبراء والمحللين حول الإجراءات المتبعة ودرجة المعاناة التي تعترضهم في تنفيذ مشاريعهم، آراءهم حول مدى تفشي الفساد والرشوة.

وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر والعشرة على النحو الآتي[2] :

- **الصفر** : يعني درجة فساد عالية.
- **عشرة** : تعني درجة شفافية عالية.
- **ما بين الصفر والعشرة** : مستوى متدرج من الشفافية، حيث أنه كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط كلما كانت تتمتع بدرجة شفافية أعلى والعكس صحيح.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سبق ذكره ، 2009 ، ص 171.
[2] لعلمي فاطمة ، كرومي سعيد-مرجع سابق-ص98.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل تتضح أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا لدوره الهام والحيوي في نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة، والمساهمة في تراكم رأس المال، بالإضافة إلى رفع كفاءة رأس المال البشري وتحسين مهاراته، وهو ما جعله محور اهتمام العديد من الاقتصاد الذين تراوحت آرائهم بشأنه بين التباين تارة والتكامل تارة أخرى، وقد أدى تطور آرائهم وأفكارهم إلى وضع العديد من النظريات التي ركزت على دراسة جوانب مختلفة منه.

كما تبين من خلال هذا الفصل أنه للاستثمار الأجنبي أسباب عدة منها ما هو متعلق بالمستثمر الأجنبي، ومنها ما هو متعلق بالدول المضيفة له، والتي تسعى إلى استقطابه من خلال توفير المناخ الاستثماري المناسب عن طريق منح الحوافز والضمانات التي تسهل قدوم المستثمرين الأجانب وإزالة كل القيود والعراقيل التي تحول دون ذلك محاولة في ذلك الاستفادة من الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر وتفادي آثاره السلبية.

تمهيد الفصل:

الجزائر من بين الدول المهتمة بالاستثمار الأجنبي المباشر وفي هذ الفصل تم تطرق الى تطور الاستثمار الأجنبي وواقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر وتحليل لبعض مؤشرات وعليه تم تطرق الى :

المبحث الاول: وضعية الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر.

المبحث الثاني: توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2019).

المبحث الثالث: مناخ الاستثمار في الجزائر.

المبحث الأول :وضعية الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر

سعت الجزائر إلى توفير المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي والاستفادة منه بما يلاءم حاجاتها بعد إدراكها لأهمية هذا النوع من الاستثمار والذي يعتبر مصدرا من مصادر التمويل وأداة لنقل التكنولوجيا والمهارات الإدارية والتسويقية وغيرها، وفي هذا المبحث سوف يتم تناول واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال التطرق لتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي ومصادرها مع الإشارة إلى توزيعها القطاعي.

المطلب الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن السياسة الإقتصادية المنتهجة في الجزائر منذ الإستقلال لي غاية أواخر الثمانينات لم تنجح في دفع عجلة التنمية، وتزامن ذلك في تفاقم عدة مشاكل إقتصادية أهمها إرتفاع معدل التضخم والبطالة واختلال ميزان المدفوعات وتفاقم الديون الخارجية خاصة بعد الأزمة البترولية العالمية لسنة 1996 ، بالإضافة إلى التحديات الخارجية من خلال تصاعد حدة العولمة وضرورة الإندماج في الإقتصاد العالمي، في هذا الظرف بذلت الجزائر جهودا معتبرة قصد مواكبة تلك التحولات حيث باشرت عدة إصلاحات إقتصادية في إطار التوجه نحو الإقتصاد الحر عن طريق إحلال آليات السوق والمنافسة محل الإقتصاد الموجه، وذلك من خلال تحرير التجارة وزيادة مشاركة القطاع الخاص وتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر .في هذا الإطار وضعت الجزائر عدة قوانين لتطوير الإستثمار الأجنبي المباشر وترقيته، وسنستعرض هذه القوانين كما يلي[1]:

-قانون النقد والقرض :صدر سنة 1990 تحت رقم90-10 ويتعلق بإعادة تنظيم النظام النقدي والبنكي، وكذلك تنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال، والذي أعطى دفعا قويا باتجاه حرية تنقل رؤوس الأموال لتمويل المشاريع الإقتصادية ومن أهم بنوده بما يلي:

- يسمح بتحويل المداخيل والفوائد اعادة تحويل رؤوس الأموال إقرار مبدأ المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب.
- إلغاء الأحكام المتعلقة بأغلبية رأس المال المحلي بالنسبة للشركات المختلطة .
- حرية الإستثمار في مختلف المجالات الرخص بها.
- إدخال وظائف وأنشطة على البنوك التي تدخل في إطار الوساطة البنكية والأسواق المباشرة النقدية، المالية والصرف وبذلك تطورت الأنشطة البنكية ووجدت البنوك

[1] ناصر مراد-**واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وعوائقه في الجزائر** -جامعة البليدة-2010-ص82.

نفسها أمام عدة أنشطة مالية جديدة تمثلت في تقديم سلفات، مساهمات في أ رس المال، إصدار السندات والاستثمارات المباشرة.

- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المالي والبنكي عن طريق إنشاء نظام يعتمد على القواعد التقليدية في تمويل الاقتصاد الوطني ليحرر الخزينة من عبئ منح الائتمان ويرجع دورها كصندوق للدولة.
- إعطاء الاستقلالية للمؤسسة البنكية وتجسيدها على ارض الواقع، إذ تصبح تعمل وفقا لمعايير اقتصاد السوق والمتمثلة في الربحية والمردودية المالية وحرية التعامل مع القطاع العام والخاص بدون التمييز بينهما، مما جعل اختيار السياسة الإقراضية من صلاحيات البنك وليس مفروضا عليها .
- إعادة تقييم العملة بما يخدم الاقتصاد الوطني وكذلك التخلص نهائيا من مصادر المديونية والتضخم ومختلف أشكال التسربات.
- رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض عن طريق إعادة تأهيل السلطة النقدية من خلال إعطاء الاستقلالية للبنك المركزي والهدف منه خلق جو ملائم بالادخار والاستثمار وبالتالي الوصول إلى النمو المطلوب.
- تشجيع الاستثمارات والسماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة أو أجنبية وهذا لإرساء قواعد اقتصاد السوق لتطوير عملية تخصيص الموارد.
- جلب المستثمر الأجنبي وتشجيعه بإجراءات مسهلة وضعها بنك الجزائر ومنه تمهيد الأرضية القانونية للاستثمار بصدور قانون الاستثمار وإنشاء سوق مالية.
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن قانون النقد والقرض المعدل قد وضع وبشكل تام المنظومة البنكية و النظام النقدي في مسار الانتقال من الاقتصاد مسير مركزيا إلى اقتصاد موجه بآليات السوق.[1]

-قانون المحروقات :صدر سنة 1991 تحت رقم 91-21في مجال النفط والغاز و المعدل للقانون رقم 14 - 86الخاص بالمحروقات .ويتعلق قانون المحروقات الجديد بتنظيم نشاطات التنقيب، الإستكشاف، الإنتاج ومختلف العمليات التجارية في إطار الشراكة مع الشركات الأجنبية، لذلك فتح المجال للشركات البترولية الأجنبية للإستثمار في قطاع المحروقات.

-قانون الإستثمار لسنة 1993: صدر بموجب المرسوم التشريعي رقم93-12 بتاريخ5 أكتوبر1993 والمتعلق بترقية الإستثمار، والذي عمل على تشجيع وتنظيم وتطوير

[1] زواوي فضيلة -**أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال الفترة1990 -2017**-مجلة البحوث والدراسات التجارية –مجلد5-العدد1-مارس 2021-جامعة بومرداس الجزائر –ص80.

الإستثمار الأجنبي والمحلي، وبالتالي يكرس الانفتاح والتكيف مع التغيرات العالمية .وقد تضمن هذا القانون مختلف القواعد المنظمة لنشاط المستثمرين الأجانب بالإضافة إلى مختلف الحوافز الضريبية والجمركية والضمانات والتسهيلات الممنوحة لهم.

وفي هذا الإطار في سنة 1991 أسست وكالة ترقية ودعم ومتابعة الإستثمار APSSI التي تعمل على تقديم التسهيلات ومتابعة مدى إحترام المستثمرين لإلتزاماتهم.

-قانون الإستثمار لسنة2001 : صدر بموجب الأمر رقم01-03 بتاريخ 20 أوت 2001والمتعلق بتطوير الإستثمار، والذي يعمل على تعميق الإصلاحات الإقتصادية وخلق مناخ ملائم لتنشيط الإستثمارات المحلية والأجنبية .لذلك تم إلغاء كل الأحكام السابقة المخالفة له، لاسيما تلك المتعلقة بقانون الإستثمار لسنة1993 ويتصف قانون الإستثمار لسنة 2001بالوضوح و التفصيل، كما يمنح للمستثمرين الأجان عدة حوافز مالية و جبائية و جمركية إلى تبنيه أربع مبادئ هامة هي :مبدأ حرية الإستثمار، رفع القيود الإدارية عليه، عدم الإلتجاء إلى التأميم وحرية تحويل رأس المال و العوائد الناتجة عنه والتحكيم الدولي.[1]

يتضح مما سبق أن الجزائر بذلت جهودا معتبرة والمتعلقة بتحسيس الإطار التشريعي والتنظيمي ومختلف الحوافز والضمانات والتسهيلات الممنوحة قصد إستقطاب الإستثمار الاجْنبي المباشر، إلا أن حجم التدفقات الواردة من ذ لك الإستثمار ضعيف خلال الفترة 1989-1995 وذلك راجع إلى عدة عوامل أهمها عدم توفر الأمن والإستقرار السياسي والإقتصادي، بالإضافة إلى بداية تنفيد الإصلاحات الإقتصادية من خلال برنامج التثبيت و التعديل الهيكلي ومرافقه من سياسة إنكماشية و الضغط على الطلب.

[1] فريدة معارفي -**واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة(2000 -- 2010)** المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية – عدد 03 ديسمبر2015 -جامعة محمد خيضر -بسكرة، الجزائر-ص101.

المطلب الثاني: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر خلال الفترة (2001 -2019)

انطلاقا من سنة 1996 بدأت الشركات الأجنبية والمستثمرين الأجانب يتوافدون على الجزائر، وبالتالي تحسن في حجم التدفقات الواردة إليها كما يوضح الجدول التالي:

يبين الجدول التالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة2001-2019. [1]

جدول03 : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للجزائر للفترة 2001 -2019

الوحدة :مليون دولار

السنوات	حجم التدفقات	السنوات	حجم التدفقات
2001	1196	2011	2571
2002	1065	2012	2499
2003	634	2013	1693
2004	882	2014	1507
2005	1081	2015	-584
2006	1795	2016	1637
2007	1662	2017	1232
2009	2746	2018	1507
2010	2264	2019	1381,9

المصدر: بيانات قاعدة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على الموقع

www.unctad.org (consulte11/06/2022)

بالنظر إلى معطيات الجدول رقم **3** يتبن أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر قد تطور تدريجيا عبر السنوات، حيث وصل في سنة 2001 إلى 1196 مليون دولار، وذلك بفعل رخصة الهاتف الهندية، ASPAT النقال لشركة أوراسكوم المصرية و

[1] إلياس حناش- **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع و المأمول :دراسة تحليلية في الفترة (2001-2015)-** مجلة البشائر الاقتصادية المجلد الخامس، العدد 1 - جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر2019-ص432.

خوصصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة أسبات وانخفضت التدفقات نسبيا في سنة 2002 ب 0.95 %إلى أن فاقت المليار دولار، مما يدل على أن الارتفاع السابق كان استثنائيا وليس ناتجا عن تحسن في المناخ الاستثماري، ثم انخفضت في سنة 2003 بنسبة 40.46 %حيث بلغت 634 مليون دولار، وارتفعت بنسبة39.11 %سنة 2004 حيث قدرت ب 882 مليون دولار وذلك راجع إلى بيع الرخصة الثالثة للشركة الوطنية للاتصالات الكويتية، واستمرت التدفقات في الارتفاع حيث بلغت 1081 مليون دولار سنة 2005، ووصلت إلى 2.746 مليار دولار سنة 2009 ، ثم انخفضت إلى 2264مليون دولار سنة 2010 ، لتعود إلى الارتفاع سنة 2011 حيث وصلت إلى 2571 مليون دولار، ثم بدأت في التراجع إلى أن وصلت 1507 مليون دولار سنة 2014 بسبب التوقف المفاجئ للاستثمارات في قطاع المحروقات، وفي سنة 2015 سجل قيمة سلبية قدرت ب 0.584 مليار دولار نتيجة شراء المتعامل " جيزي " بنسبة 51 %من الشركة الروسية النروجية فيمبلكو.

وفي عام 2017 شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر تراجعا بنسبة 24.72 %من 1.6 مليار دولار عام 2016إلى 1.2 مليار دولار عام 2017، لترتفع عام 2018 بمعدل 22.24 %، حيث بلغت 1.5 مليار دولار، وذلك بفضل ارتفاع الاستثمار في قطاعات النفط والغاز نتيجة الأحكام الجديدة المقترحة آنذاك في قطاع المحروقات، والتي تهدف إلى تحفيز الاستثمار الأجنبي في هذا القطاع، حسب ما جاء في تقرير لندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (كنوسيد)، وقد أشارت المنظمة الأممية إلى أن قطاع السيارات ساهم أيضا في الارتفاع المسجل عام 2018 ، وهذا عقب دخول مصنع التركيب الصيني حيز الخدمة والذي فاقت قيمة استثماره 100 مليون دولار، كما وافق المجلس الوطني للاستثمار على بناء مصانع تركيب في الجزائر للمصنعين الكوري الجنوبي هيونداي (والأمريكي) فورد .وقد استقرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر عام 2019 عند ما يقارب 1.4 مليار دولار، بما يعادل 10 %فقط من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمنطقة شمال إفريقيا، ويمكن تفسير ذلك بالعديد من العراقيل التي تعيق الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات، منها :مناخ الأعمال، نظام تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج والقاعدة الاستثمارية49% -51%.

الشكل رقم2: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2001 -2019

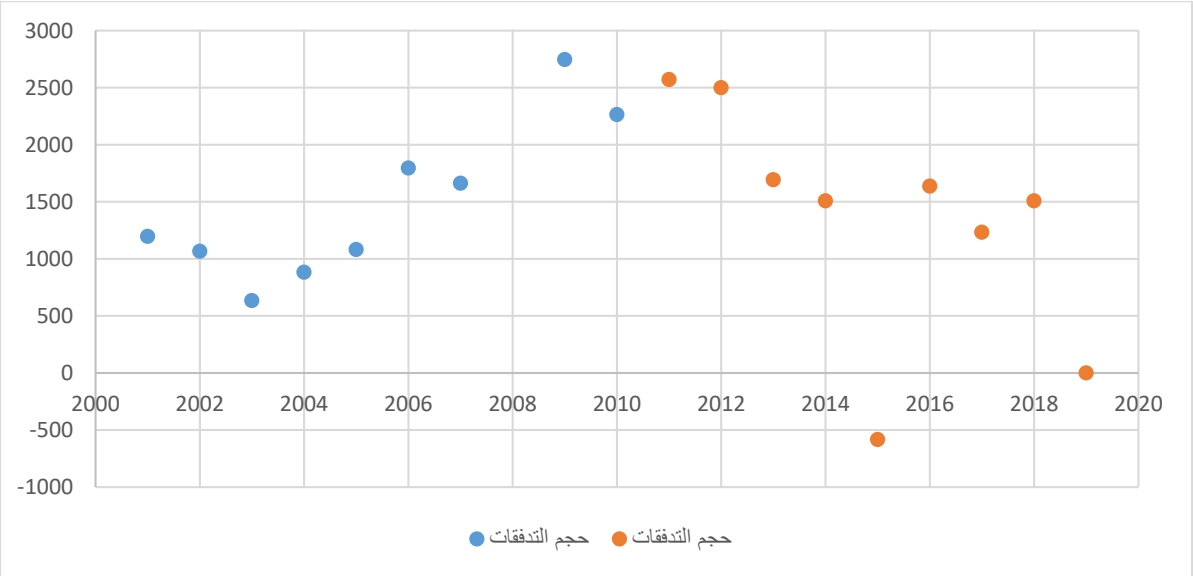

المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على تقرير الأمم المتحدة.

وفيما يخص مشروعات الاستثمار بالجزائر سواء كانت محلية أو أجنبية مباشرة، والمصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة(2002 - 2019)، فقدرت بحوالي 60239مشروع استثماري، بلغت منها الاستثمارات الأجنبية المباشرة 676 مشروع استثماري، أي ما يمثل نسبة 01 %من الاستثمارات الإجمالية في الجزائر كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول04 :مشاريع الاستثمار المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (2002-2019)

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	النسبة %	القيمة(مليون دينار جزائري)	النسبة %	مناصب الشغل	النسبة %
الاستثمار المحلي	59 563	99	9 521 100	79	904 762	87
الاستثمار الأجنبي	676	1	2 691 471	21	129 254	13
المجموع	60 239	100	11213 572	100	1 016 034	%100

المصدر : بيانات قاعدة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على الموقع

www.unctad.org (consulte11/06/2022)

أما عن قيمة الاستثمارات الأجنبية المنجزة خلال الفترة 2002 -2019 ، فقد تم التصريح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أن قيمة676 مشروع استثماري أجنبي قدرت ب471 691 2 مليون دينار جزائري من أصل572 213 11 مليون دينار جزائري يمثل قيمة الاستثمارات الاجمالية في الجزائر خلال نفس الفترة، وبالتالي تمثل قيمة هذه الاستثمارات الأجنبية نسبة % 21 من القيمة الاجمالية للاستثمارات الوطنية.

ويرجع السبب في نمو المشروعات الاستثمارية في الجزائر بوتيرة معتبرة إلى نجاع الإجراءات المتخذة من أجل ترقية وتطوير الاستثمار، وذلك مند الشروع في الإصلاحات الاقتصادية، غير أن تأثير تلك الإجراءات لم يكن كبيرا على الاستثمار الذي قد يبدو واضحا بالنسبة بأن مناخ الاستثمار في الجزائر لازال محفزا كبيرا ويتطلب الكثير من التحسين.

لا شك أن المتطلبات الأساسية أو المقومات الضرورية التي تمكن الدولة المستضيفة من جذب الاستثمار تعد شرطا أساسيا في جذب المستثمرين، وتعد السياسة المالية من بين أهم المؤشرات التي تستقطب أو تطرد الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية.

الجدول 05:تطور تدفق الاستثمارات الأجنبية2010 -2019

الوحدة :مليار دج

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
تكلفة المشاريع	1.3	1.4	2.3	4.2	0.5	0.7	1.6	1.39	1.5	1.4

المصدر : زرمان محمد، غردي محمد- **السياسة المالية ودورها في مجابهة الصدمات النفطية وتحسين المناخ الاستثماري في الجزائر-** جامعة لونيسي علي البليدة 2-دراسة صدمات2020/2014 –دراسة اقتصاد وتسيير الجزائر المجلد 15 العدد 01سنة 2021- ص235.

وحسب الإحصائيات الواردة في تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2018 والمتعلقة بتدفق حجم الاستثمارات إلى الجزائر فقد بلغت 1.5 مليار دولار عام 2018 مسجلة بذلك ارتفاعا طفيفا مقارنة ب 2017 إذ بلغت 1.39 مليار دولار، أما من حيث تكلفة المشروع فقد بلغت 1.39 مليار دولار سنة 2017 لترتفع إلى 9.2 مليار دولار سنة 2018 ، في حين قدر عدد المشاريع 18 مشروع سنة 2018 وفي 2019 بلغ1.4 مليار دولار.

ترتكز الاستثمارات العربية والأجنبية الواردة إلى الجزائر في قطاعات المعادن بقيمة 7.3 مليارات دولار والعقارات بقيمة 7.1مليار دولار ثم البناء ومواد البناء 3.1 مليار دولار،وتصدرت مجموعة" أورتز "الاسبانية للإنشاءات قائمة أهم 10 شركات مستثمرة في الجزائر حيث تنفذ 5 مشروعات ضخمة بتكلفة استثمارية تقدر بنحو 4.9 مليارات دولار.

وقد بلغت حصة الجزائر من إجمالي الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية 2% وتعد هذه النسبة جد ضعيفة مقارنة بالإمكانيات التي تحوزها الجزائر، ويعود ذلك إلى عدم ملائمة البيئة الاستثمارية من خلال المؤشرات كما يظهر في الشكل الموالي[1]:

الشكل رقم03: ترتيب الجزائر في المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال 2019

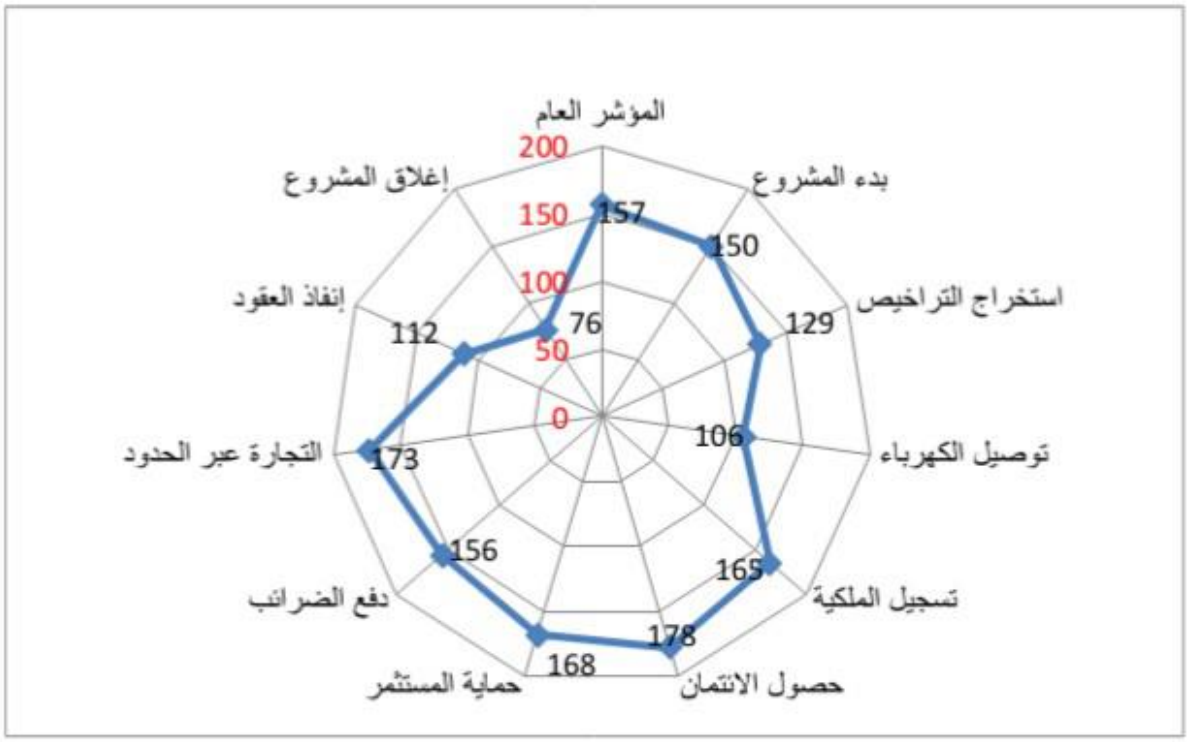

المصـدر :زرمـان محمـد، غـردي محمـد- السياسـة الماليـة ودورهـا فـي مجابهـة الصـدمات النفطية وتحسين المنـاخ الاستثماري فـي الجزائـر- جامعـة لونيسـي علـي البليـدة 2- دراسـة صـدمات2020/2014 –دراسـة اقتصـاد وتسـيير الجزائـر المجلـد 15 العـدد 01سـنة 2021- ص235.

ونلاحظ من خلال الشكل أعلاه والمتضمن المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال أن الجزائر احتلت مراكز جد متأخرة في معظم هذه المؤشرات حيث جاءت في المركز

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2019 ، ص17

156في مؤشر دفع الضرائب من بين 190 بلد شمله المسح سنة2018 ،أما فيما يخص مؤشر بدئ المشروع واستخراج التراخيص وتوصيل الكهرباء 150 ،129 ، 106على التوالي، أما فيما يخص المؤشر العام فقد احتلت المرتبة 157 من بين 190 بلد شمله المسح، ويعود السبب في هذا التأخر إلى البيروقراطية والفساد الإداري اللذان يعتبران من أكبر المشاكل التي تعيق قيام المشاريع الاستثمارية في الجزائر[1].

المبحث الثاني :توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة(2002 - 2019)

سيتم التطرق إلى التوزيع القطاعي والجغرافي والقانوني للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، وكدا التوزيع حسب نوع الاستثمار خلال الفترة: 2002 -2019.

المطلب الأول :التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر

تبذل الجزائر مجهودات مستمرة لتهيئة وخلق مناخ استثماري ملائم للاستثمارات الأجنبية المباشرة ولذلك أصدرت عدة قوانين وتشريعات مرتبطة بذلك من أجل تسهيل عملية الاستثمار الأجنبي، وتتمتع الجزائر بالكثير من مزايا الموقع ذات البعد الطبيعي والتي تعززت حديثا بتوجه ملحوظ نحو تدعيمها بجملة من الإجراءات التنظيمية والتشريعية والإصلاحات الهيكلية المحفزة جذب الاستثمارات.

لتعميم الفائدة، سوف نقدم فكرة موجزة عن أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة جانفي 2013 وديسمبر 2019 ، وبعض النماذج المختارة التي يمكن أن تساعدنا على الوصول إلى بعض الحقائق لموضوعنا محل الدراسة[2].

[1] زرمان محمد، غردي محمد- **السياسة المالية ودورها في مجابهة الصدمات النفطية وتحسين المناخ الاستثماري في الجزائر-** جامعة لونيسي علي البليدة 2-دراسة صدمات 2014 و 2020–دراسة اقتصاد وتسيير الجزائر المجلد 15 العدد 01سنة 2021-ص235.

[2] زكرياء بلعباسي ،فريدة عزازي ،وفاء بنين، **واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**-ملتقى الدولي : الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية و تحديات التنمية المستدامة جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر 03 02 ديسمبر 2019- جامعة الوادي / الجزائر –ص534.

جدول06 :أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2013 وديسمبر 2019

الدولة	عدد المشاريع	التكلفة(مليون دولار)	عدد الشركات
الصين	10	3.539	5
سنغافورة	3	3.151	1
اسبانيا	8	2.565	3
تركيا	4	2.313	4
ألمانيا	7	380	7
جنوب إفريقيا	1	350	1
فرنسا	12	330	10
سويسرا	4	330	4
ايطاليا	1	232	1
المملكة المتحدة	2	212	2
أخرى	15	892	15
المجموع	82	14.293	69

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات 2017 ، ص 61

من خلال مراجعة الجدول رقم6 ، تعتبر الصين من أهم البلدان المستثمرة في الجزائر خلال الفترة من 2000 (إلى 2019) من حيث عدد المشاريع وعدد الشركات المستثمرة بتكلفة قدرها 3.539 مليون دولار، تليها بعد ذلك سنغافورة بإجمالي 3.151 مليون دولار ثم تليها اسبانيا بإجمالي2.565 مليون دولار، وهكذا حتى آخر دولة مستثمرة حسب تكلفتها.

إذن، بلغ المجموع الكلي للدول المستثمر في الجزائر بتكلفة تقدر 14.293 مليون دولار بواقع 82 مشروع منفذ و 69 شركة مستوطنة في الجزائر، هذه النسب الهزيلة من الاستثمارات الوافدة إلى الجزائر بالرغم من توفر الامتيازات الممنوحة للمستثمرين الأجانب والاتفاقيات الموقعة من طرف الدولة الجزائرية، إلا أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر لم

يرقى إلى مستوى الفرص المتاحة، وهذا راجع إلى أن مناخ الاستثمار في الجزائر ما زال يشوبه العديد من المعوقات .ولا يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يجعل من الجزائر قبلة تكون من أولوياته، ومناخ الاستثمار يتميز بكلفة عالية من المخاطر بداية من نسبة 20 من مجموع تكاليف المشروع، تقدم رشوة لمختلف الهيئات، وتنتهي بظاهرة عدم الاستقرار السياسي، فيضطر للمغادرة بلا ضمانات.

المطلب الثاني :التوزيع القطاعي خارج قطاع المحروقات

يمكن إبراز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات كما يلي[1]:

إن الإحصائيات الخاصة بالتوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر غير متوفرة بشكل دقيق حاليا، فالمصادر الثلاثة المتاحة والخاصة بالإحصائيات ليست متطورة بالشكل الكافي دلك أن الوكالة الوطنية للاستثماراتANDI تقدم أرقام للاستثمارات المسجلة والمرخص لها، ولا تعطي أية إحصائيات عن الاستثمارات المنجزة فعليا، ولا يشير بنك الجزائر إلا لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية دون تحديد القطاعات الاقتصادية، في حين تكتفي مديرية الجمارك بإحصاء التدفقات المادية للآلات والمعدات ووسائل الإنتاج، حيث تهمل المشاريع التي تتم عن طريق عمليات الدمج والتملك.

الجدول07 : التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2001-2019

البيان	عدد المشاريع	النسبة %	القيمة(مليون دينار جزائري)	النسبة %	مناصب الشغل	النسبة %
الزراعة	10	1.48	3117	0.13	528	0.41
البناء	121	17.9	98996	4.01	21533	16.66
الصناعة	386	57.1	1681400	68.03	71936	55.65
الصحة	6	0.89	13573	0.55	2196	1.70
النقل	21	3.11	13172	0.52	1723	1.33

[1] حولية يحي ، بلعربي عبد القادر ،**الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة قياسية حالة الجزائر** ،مجلة العلوم الاقتصادية ،العدد الثاني ،جامعة تلمسان ،ص190.

السياحة	11	1.63	420335	17.02	13128	10.16
الخدمات	120	17.75	151335	6.12	16710	12.93
الاتصالات	1	0.15	89441	3.62	1500	1.16
المجموع	676	100	2471691	100	129254	100

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات 2019، ص 21

يتضح من خلال الجدول رقم 7 أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر قد توزعت على عدد معين من قطاعات الاقتصاد الوطني خلال الفترة2002 -2019 ، حيث احتلت كل من قطاعات الصناعة والخدمات، والبناء الصدارة من حيث عدد المشاريع المسجلة والمبالغ المقدرة وبلغت نسبها57.1 % ، 17.75%،17.9% على التوالي، وبمبالغ 1681400مليون دج بالنسبة لقطاع الصناعة و 151335 مليون دج لقطاع الخدمات و 989961مليون دج للبناء، ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع مردودية هذه القطاعات بالنسبة للشركات الأجنبية.

ولم تحظى قطاعات الزراعة و النقل والسياحة بالنصيب الم رغوب من هذه الاستثمارات الأجنبية رغم أهميتها، حيث لم يسجل قطاع الزراعة إلا نسبة1.48% من إجمالي المشاريع، أما قطاع النقل فقد استقطب 3.11 %من هذه المشاريع، بينما قدرت حصة قطاع الصحة من إجمالي المشاريع ب 0.89 % :وهي نسبة ضعيفة وتتمثل خاصة في الصناعة الصيدلانية للدار العربية الأردنية وبلغت حصيلة قطاع الاتصالات ب0.15 % : وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالفرص الكبيرة المتاحة والمكانة التي كان يحتلها القطاع قبل سنة 2005 ، ويعتبر ذو أهمية كبيرة في جذب المزيد من الاستثمارات.

المبحث الثالث: تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر

لقد تم طرق الى مناخ الاستثمار من ذكر مقوماته وكذا مؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار والتقييم النوعي لمناخ الاستثمار في الجزائر.

المطلب الأول: معوقات مناخ الاستثمار

يرتكز المناخ الاستثماري الجاذب لرؤوس الأموال الوطنية و الأجنبية على عدة مقومات أهمها:

المناخ السياسي:

يعتبر العامل السياسي أكثر العوامل أهمية في اتخاذ مختلف القرارات الاستثمارية حيث عدم توفر الاستقرار السياسي يشكل مخاطر عدة في عملية الاستثمار منها التأميم والتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي .وبالنسبة للجزائر وحسب تقرير عدة هيئات دولية فإن درجة العنف السياسي لا تزال تتراجع خاصة منذ انتخابات الرئاسية 2004 م، والمقاربة الثنائية للحكومة من أجل الحد من التهديد الإرهابي وذلك عن طريق المشاركة العسكرية ومخطط المصالحة الوطنية قد أعطت نتائج معتبرة، مما أدى إلى تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر[1].

المناخ القانوني:

إن القيام بالاستثمار ليس عملية عفوية وإنما تخضع لمجموعة من المحددات أو العوامل التي تؤثر في مسارها .وهناك عدة عناصر أساسية تتمثل فيمحددات القانونية التي لاتكون الى بوجود المحددات الاقتصادية مثل حجم السوق المحلي والنمو الاقتصادي بالإضافة إلى سياسة اقتصادية واضحة، كما يكن تصنيف هذه المحددات إلى ثلاثة أنواع من العوامل وهي عوامل السوق، عوامل الكفاءة، وعوامل الموارد.

أ -**حجم السوق المحلي والنمو الاقتصادي :**يؤثر حجم السوق على مردودية الاستثمار ويعتمد على عدد السكان والقدرة الشرائية للمواطنين .كما أن الدول التي تمتاز بنمو اقتصادي مرتفع تستقطب الشركات الأجنبية.

وبالنسبة للجزائر فهي تتميز بكبر سوقها وحسب أخر إحصائيات 2019 فقد بلغ عدد السكان 40.7مليون نسمة، أما الناتج الداخلي الخام فقد بلغ 166.0مليار دولار ما نسبته 3.4 %ومقارنة مع الدول العربية فهو يعتبر رابع اقتصاد عربي من حيث حجم الناتج المحلي بعد كل من المملكة العربية السعودية والإمارات ومصر والناتج المحلي الخام للفرد 4.08

[1] **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2020** ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت،2020، ص6.

دولار، أما معدل التضخم فقد وصل إلى% 4.3 في نهاية 2019 مقارنة ب2015 حيث بلغ % 4.8،وحسب البنك المركزي الجزائري فإن هذا يعتبر مكسبا للدفع نحو الاستقرار النقدي.

أما فيما يخص الديون الخارجية فقد قامت الحكومة الجزائرية من خلال الإستراتيجية المتبعة إلي تقليص الديون الخارجية، حيث انخفضت من 33.2 مليار دولار سنة 1996 إلى 3.4مليار دولار سنة 2013 ، ونسبة الديون من الناتج الداخلي الخام التي كانت تقدر ب % 59سنة 1999 انخفضت إلي % 26 سنة2016 لتصل في % 2.4 في 2019.

ب -البنية التحتية :في الجزائر فهي جيدة، حيث تمتلك شبكة واسعة لتوزيع الكهرباء وتقدر نسبة التكهرب ب % 22 من القطر الوطني وشبكة اتصالات في تطور جد سريع، وتوفرها على الانترنت بالتدفق العالي، كما تحتوى على شبكة على شبكة طرقات تفوق 107000 كلم وشبكة سكة حديدية تفوق 4700 كلم، أما فيما يخص الموانئ والمطارات فإنها تحتوي على 11 ميناء متعدد الخدمات من ضمنها ميناءين للنفط و 31 مطار مفتوح للطيران المدني من ضمنها 13 مخصصة للطيران الدولي.

كما تتوفر الجزائر على فرص استثمارية معتبرة ناتجة عن برنامج الاستثمارات العمومية 2010-2019 القائم على تحسين التنمية البشرية ودعم تنمية الاقتصاد الوطني وتشجيع مناصب شغل وتطوير اقتصاد المعرفة، ومواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية، ورصدت الحكومة مبالغ مالية لإعادة تهيئة المناطق الصناعي وإنشاء مجمعات جهوية تتكفل بتسيير المناطق الصناعية وفق هيكلة جديدة، فخضعت 36 منطقة صناعية بكلفة إجمالية تقدر ب 1.9 مليار دينار جزائري،

وأضيفت لعمليات شملت 47 منطقة صناعية بكلفة فاقت 8 مليار دينار جزائري، مع الإشارة إن الجزائر تتضمن 726 منطقة صناعية ومنطقة نشاط على مساحة إجمالية تتجاوز 15 ألف هكتار.

إضافة إلى توفرها على فرص قطاعية في مجال الخدمات كالبنوك والتامين، الاتصالات والسياحة، وكذا في مجال الصناعة الغذائية، الكيميائية والبتروكيمائية، الصيدلة، الصناعات الخفيفة المختلفة والميكانيك، إضافة إلى مجال البناء والأشغال العمومية والمعادن والفلاحة[1].

[1] منشورات وزارة الشؤون الخارجية للجمهورية الجزائرية، مارس2020.

المطلب الثاني: مؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار و مؤشر سهولة أداء الأعمال.

بالنظر الى تعدد المؤشرات الصادرة عن الهيئات الدولية والمتخصصة في تقييم مناخ الاستثمار، فان إمكانية حصرها جميعا يبدو أمرا غير ممكن، لدى حاولنا التركيز على بعضها وربما أهمها ونذكر منها.

أ- مؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار

تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر من خلال مؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار،على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية الرامية إلى تحسين مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال، إلا أنها لا تزال تعاني من بيئة غير مؤهلة تأهيلا كافيا، لذا يحاول هذا المطلب تبيان ترتيب الجزائر ضمن أبرز المؤشرات المعتمد عليها في تقييم مناخ الاستثمار وأهم معيقات الاستثمار في الجزائر.

سنعتمد في تقييمنا لمناخ الاستثمار في الجزائر على حساب المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار، هذا المؤشر الذي تم وضعه من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بدءا من سنة 1996 ، ويشير هذا المؤشر إلى أن البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجذابة للاستثمار هي تلك البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات، ومعدلات متدنية للتضخم، وسعر صرف غير مغالى فيه، وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري .[1]

الجدول08 :يوضح المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر سنة 2019

	سنة 2017	سنة 2018	التغير في المؤشر "نقاط مؤوية"	درجة المؤشر
مؤشر سياسة التوازن الداخلي"عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي"	(%4.7)	(%7.8)	(3.1)	تحسن كبير في مناخ الاستثمار

[1] بن لخضر عيسى،د.بحيح عبد القادر- **قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر** خلال الفترة(2000 -2014) -مجلة المالية و الأسواق -جامعة سيدي بلعباس-ص116.

مؤشر سياسة التوازن الخارجي"عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي"	(%1.4)	(%1.5)	(0.1)	عدم تحسن مناخ الاستثمار
مؤشر السياسة النقدية"معدل التضخم"	%4.6	%4.8	0.2	عدم تحسن في مناخ الاستثمار

المصدر: بن لخضر عيسى،د.بحيح عبد القادر- **قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(2000 -2019)**- -مجلة المالية و الأسواق -جامعة سيدي بلعباس-ص116.

دليل المؤشر:

-أقل من1 : عدم تحسن في الاستثمار.

-من 1 إلى2 : تحسن مناخ الاستثمار.

-من 2 إلى3 : تحسن كبير في مناخ الاستثمار2

من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم 10 يتم حساب المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية للجزائر، الذي يساوي متوسط المؤشرات الثلاث السابقة؛ أي:

قيمة المؤشر =(3 + 1+ 1) ÷3= 1.66.

ويلاحظ من خلال دليل المؤشر تحسن في مناخ الاستثمار في ما يخص التوازنات الاقتصادية الكلية، ولكن ليس بشكل كبير، ويرجع ذلك إلى انخفاض أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة وأثره في خفض معدلات النمو الحقيقية، لذلك لا تعتبر الجزائر من بين أكثر الدول جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر بل أنها تصنف ضمن مجموعة الدول المتأخرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالإمكانيات والمؤهلات التي تتوفر فيها.

ب-ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال: تم استحداث مؤشر سهولة أداء الأعمال ضمن تقرير بيئة أداء الأعمال[1].

الذي يصدر سنويا منذ عام 2004 عن مجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، وينظر إلى هذا المؤشر كأداة استراتيجية في تقييم مدى تأثير القوانين و الاجراءات على

[1] خياري زهية- **مناخ الاستثمار في الجزائر بين تقييمات التقارير الدولية والجهود المبذولة**- مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية – المجلد الثالث –العدد الثاني /سبتمبر 2019- جامعة عنابة – الجزائر-ص292.

عملية التنمية الاقتصادية في دول العالم ويتيح عقد المقارنات فيما بينها ومؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال يرتب البلدان من 1 الى 190 دولة ، بحيث المرتبة الأولى تمثل أفضل بلد و يعني الحصول على مرتبة عالية (درجة رقمية منخفضة) أن البيئة الإجرائية تعُتبر ملائمة و أكثر تشجيعا لممارسة النشاط .

يتكون مؤشر سهولة أداء الأعمال من عشر جوانب أساسية تغطي دورة حياة المشروع الاستثماري التي تستخدم كمؤشرات فرعية في تحليل النواتج الاقتصادية واستعراض تجارب الإصلاح الناجحة وأسباب النجاح.

جدول رقم 09:تطور ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة الأعمال بين سنتي 2018 و 2019.

2018	2019	السنة
142	145	بداء النشاط
77	146	استخراج التراخيص
118	120	الحصول على الكهرباء
162	163	تسجيل الملكية
175	177	الحصول على الائتمان
173	170	حماية المستثمرين
155	157	وضع الضرائب
102	102	نقاط الضوء
178	181	التجارة عبر الحدود
74	71	تسوية حالات الاعسار

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على تقرير ممارسة الأعمال العالمي لسنتي 2018 و 2019.

صنف البنك الدولي في تقريره السنوي لسنة 2018 حول مؤشر مناخ الأعمال، الجزائر في المرتبة 156 من ضمن 190 دولة مع أداء ضعيف انحصر في 47.76 نقطة من أصل 100نقطة، أما في سنة 2019 فقد تراجعت الجزائر أكثر لتحتل المرتبة166 بانخفاض قدر بستة مراتب، متمركز ة بذلك في مرتبة متقهقرة قياسا لدول الجوار .الأمر الذي يشير الى أن مناخ الأعمال في الجزائر يعاني من تعقيدات كبرى في مجالات عدة على غرار احداث المقاولات والحصول على التراخيص والمسائل الضريبية، وبوضح الجدول رقم 09تراجع الجزائر تقريبا في كل المؤشرات الفرعية وبنسب كبيرة، شكلت تراجعا ملحوظا حيث تراجعت مثلا مرتبها في بدأ النشاط من المرتبة 142 الى المرتبة 145 في المقابل تحسن ترتيب كل من تونس والمغرب، وهذا حسب نفس التقرير، وهو أمر مبرر ففي الوقت

الذي تحتاج فيه هذه المرحلة 12 اجراء ومدة 20 يوم في المتوسط، لا تتجاوز في المغرب 4إجراءات ومدة تسعة أيام وفي تونس 9 إجراءات ومدة 11 يوم، يلاحظ الأمر ذاته بالنسبة لاستخراج التراخيص فقد تراجعت الجزائر ب 69 رتبة بين سنتي 2018 و 2019، حيث انتقل عدد الإجراءات المطلوبة من 12 الى 17 اجراء وزادت المدة من 130 يوم الى 146 يوم ، و بالنسبة للحصول على الكهرباء فعلى الرغم من قلة الإجراءات إلا أن المدة المطلوبة تصل الى 180 بوم في حين لا تتجاوز 49 يوم في المغرب، و 65 يوم في تونس، ومن ضمن العشر مؤشرات لم تسجل تحسنا إلا في حماية المستثمرين وتسوية حالات الاعسار وهو ما انعكس على ترتيبها في التقرير الصادر سنة 2019 ، هذا التقرير الذي يعد المرجع الأهم لتحديد اختيارات وقرارات المستثمرين الدوليين.

المطلب الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر

من أجل معرفة مكانة الجزائر وتقدير مناخ الاستثمار، ندرج أهم المؤشرات النوعية المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهتمة بالاستثمار الأجنبي.

الفرع الأول :مؤشر التنافسية العالمية:

"يصدر مؤشر التنافسية العالمية سنويا منذ عام 1979 من طرف المنتدى الاقتصادي العالمي (world economic forum) والذي تطور خلال العقود الثلاثة الماضية بحيث أصبح ضمن أهم المؤشرات العالمية ذات المصداقية العالمية لتنافسية الدول "، وهو يمكن الشركات الأجنبية من معرفة قدرة البلدان على توفير مزايا تنافسية تسمح لها بالاستفادة من مزايا الانتقال إلى بلد ما[1] .

الجدول10 :يوضح تطور مؤشر التنافسية العالمي للجزائر خلال الفترة2004 -2019.

السنوات	الترتيب العالمي	المؤشر العام	التغير
2004	(102) 74	—	—
2005	(117) 82	—	—
2006	(155) 76	—	—
2007	(128) 29	—	—
2008	(131) 81	—	—
2009	(134) 99	—	—
2011-2010	(142) 86	—	—
2012-2011	(144) 87	—	—

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي 2009 ، ص 168.

2013	(144) 110	3.7	—
2014	(148) 100	3.8	0.1
2015	(140) 79	4.1	0.3
2016	(140) 87	4.0	0.1-
2017	(138) 87	4.0	0.0
2018	(137) 86	4.1	0.1
2019	(139)86	4.0	0.0

المصدر :بيانات قاعدة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على الموقع

www.unctad.org (consulte11/06/2022)

نلاحظ من خلال بيانات الجدول أعلاه، أن ترتيب الجزائر وفق مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة2004 - 2012عرف تذبذبا كبيرا، حيث تراوح ترتيب الجزائر بين (29) و (99، أما خلال الفترة2013 - 2018،فقد عرفت الجزائر تحسنا في الترتيب العالمي، فقد ان تقلت من المرتبة (110) سنة 2013 إلى المرتبة (86) سنة 2018، وبمقارنة سنة 2013بسنة 2018 نجد أن نسبة التغير في مؤشر التنافسية قد بلغت 0.4 ، وهي ايجابية ولكن تبقى ضعيفة مقارنة بباقي الدول العربية، على غرار الإمارات العربية المتحدة التي بلغ متوسط المؤشر فيها خلا ل فترة الدراسة(5.21) ، وهي التي تحتل المرتبة الأولى عربيا و 30 عالميا حسب مؤشر التنافسية العالمي، ويمكن إرجاع هذا التراجع في مؤشر التنافسية العالمية للاقتصاد الجزائري لعدة عوامل أهمها ضعف استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يلعب دورا هاما في نقل التكنو لوجيا، وكذا المساهمة في تراكم رأس المال، إضافة إلى هيمنة صناعة النفط ومشتقاته وقلة التنوع في الصادرات، وما ينجر عن ذلك من صدمات خارجية متعلقة بتذبذب أسعار البترول في الأسواق العالمية، إضافة إلى انتشار الفساد الإداري الذي يؤثر سلبا على مؤشرات التنافسية بالنسبة للاقتصاد الجزائري[1].

الفرع الثاني :مؤشر الحرية الاقتصادية:

يصدر عن معهد هيرتاج بالتعاون مع صحيفة وال ستريت جورنال منذ عام 1995وذلك لغرض قياس درجة تدخل الحكومة في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، ويستند هذا المؤشر إلى 10 عوامل تشمل:

-السياسة التجارية (معدل التعريفة الجمركية ووجود حوافز غير جمركية).

[1] صكري أيوب وآخرون، 2019 ، **تقييم تطور التنافسية العالمية لاقتصاديات دول شمال إفريقيا للفترة2013 ، 2018 حالة الجزائر،مصر، تونس والمغرب"**، مقال منشور في مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07 ، العدد04 المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف– ميلة-، الجزائر، ص23 .

-وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكل الضريبي للأفراد والشركات).

-حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد.

-السياسة النقدية (معدل التضخم).

-تدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر.

-وضع القطاع المصرفي والتمويل.

-مستوى الأجور والأسعار.

-حقوق الملكية الفردية.

-التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية.

-أنشطة السوق السوداء.

وتمنح هذه المكونات العشرة أوزانا متساوية، ويحسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية، أما دليل هذا المؤشر فنوضحه في الآتي:

1-1.95يدل على حرية اقتصادية كاملة .

2-2.95يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة .

3-3.95يدل على ضعف الحرية الاقتصادية .

4-5.00يدل على انعدام الحرية الاقتصادية .

ويمكن توضيح مكانة الجزائر ضمن هذا المؤشر من خلال الجدول التالي:

الجدول11 :مكانة الجزائر ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة2010 -2019

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نقاط المؤشر	56.9	52.4	51.0	49.6	50.8	48.9	50.1	46.5	44.7	46.2
الترتيب عالميا	105	132	140	145	146	157	157	172	172	171
الترتيب عربيا	13	14	15	14	14	14	14	14	14	14

المصدر :عزازي عماد وبن لكحل محمد أمين، 2019 ، **تقييم مناخ الاستثمار وفق المؤشرات الدولية" دراسة تحليلية للفترة 2005-2019**، مقال نشور في مجلة دراسات اقتصادية،المجلد 13 ، العدد 03 ، جامعة المدية، الجزائر، ص290 .

إن درجة الحرية الاقتصادية الجزائرية هي 46.2 ، أما اقتصادها يحتل المرتبة 171من بين الدول الأكثر حرية في مؤشر . 2019 وقد ازدادت نقاطها الإجمالية ب مقدار 1.5 نقطة، مع تحسن حقوق الملكية، الحرية النقدية، حرية الاستثمار والحرية التجارية.

كما نلاحظ من الجدول السابق أن الاقتصاد الجزائري كان على مسار تنازلي من الحرية الاقتصادية خلال الفترة الماضية، كونه يرتبط بقطاع واحد فقط وهو قطاع الطاقة، بالإضافة إلى نقص الكفاءة التنظيمية وضعف الأسواق المفتوحة، ووجود قيود جمركية وعرقلة القطاع الخاص[1].

[1] عزازي عماد وبن لكحل محمد أمين، 2019 ، **تقييم مناخ الاستثمار وفق المؤشرات الدولية" دراسة تحليلية للفترة 2005-2019**، مقال نشور في مجلة دراسات اقتصادية،المجلد 13 ، العدد 03 ، جامعة المدية، الجزائر، ص290 .

خلاصة الفصل:

قامت الجزائر في سبيل جلب الاستثمار الأجنبي المباشر وتفعيله باتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير التي من شانها ان تعزز مناخ الاستثمار فيها كما هيئت ترسانة من القوانين والتشريعات وعززته باطار مؤسساتي مساعد في تسهيل عملية الاستثمار .

الا ان حجمها لم يتناسب مع مستوى الطموحات ويبقى بعيدا عن ما كان متوقعا ،كما انه لم يقترب من مستوى الاستفادة من الفرص الاستثمارية الهائلة التي يتوفر عليها الاقتصاد الوطني .

رغم الجهود المبذولة من طرف الجزائر في مجال تدعيم الاستثمار ، ورغم التحسن الملحوظ في مناخ الاستثمار فيها، إضافة إلى ما يتوفر لدى الجزائر من طاقات وقدرات وفرص استثمارية معتبرة وعوامل جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنها لا تعتبر من بين الدول الأكثر استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر ويرجع ذلك أساسا إلى عدة عوامل طاردة له لعل أهمها : استمرارية ارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار النفط، وحساسيته المفرطة لكل التقلبات والصدمات التي يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، إضافة إلى ضعف كفاءة البنية التحتية والهياكل القاعدية رغم المجهودات التي تقوم بها الجزائر في السنوات الأخيرة من أجل تطوير بنيتها التحتية(، مما يجعلها غير كافية لتسهيل حركة ونشاط الاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء.

و لتحسين مناخ الاستثمار خطت الجزائر خطوات كبيرة في تطوير منظومتها التشريعية حتى أصبحت لا تختلف كثيرا عن تشريعات نظيراتها في البلدان الأخرى ، فتشريع الاستثمار بها يتضمن الكثير من الحوافز و الامتيازات المقدمة للمستثمرين الوطنيين و الأجانب ، و على الرغم من ذلك لم يكن لهذه الحوافز الانعكاس الايجابي على زيادة الاستثمار ، و هذا ما يقودنا للقول بأن توافر الإطار التشريعي المناسب للاستثمار لا يكفي وحده لترقية الاستثمار ، إذ أن تحسن مناخ الاستثمار يرتبط و يتوقف بالدرجة الأولى على توفير جميع الظروف المحفزة للمستثمرين من إدارة نزيهة و غير بيروقراطية و جهاز مصرفي متطور و تشريع يساير التحولات الاقتصادية المحلية و العالمية و لا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بوضع إستراتيجية شاملة.

وبناءا على ما سبق حاولنا من خلال فصولي بحثنا التوصل إلى مجموعة من النتائج والتي من خلالها يمكن أن نؤكد صحة الفرضيات المعتمدة ضمن دراستنا ,و التي على أساسها يمكن تقديم جملة من المقترحات و التوصيات المفيدة لتحسين المناخ الاستثماري في الجزائر ومن ثم تعظيم نصيبها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

- للاستثمار الأجنبي المباشر منافع كثير للدول المضيفة تتمثل في توفير التمويل والسيولة خلق فرص عمل والقضاء على البطالة, تنمية الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات, نقل الخبرة و التكنولوجيا والرفع من وتيرة التنمية الاقتصادية وكذلك تكوين رأس المال يعتبر الاستثمار الأجنبي وجه من أوجه حركات التمويل الدولي والوسيلة التي تنتشر وتتوسع أكثر من خلال الشركات الأجنبية ووسيلة لاختراق الأسواق المالية وتدويل الإنتاج وفرصة لنمو الاقتصاديات الدول المضيفة.
- بالرغم من تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية والتي تعتبر من بين أهم العوامل الأساسية ضمن مناخ الاستثمار ,إلا أن البيانات الإحصائية اثبت أن حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تبقى ضعيفة ,ومنه الاستثمار الأجنبي المباشر لم يرقى لمستواه المطلوب.

- حققت الجزائر في السنوات الأخيرة تحسن تدريجي على مستوى أوضاعها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية في توفير الاستقرار السياسي أدى إلى تغيير ايجابي نسبي في محددات المناخ الاستثماري فيها , عن طريق برامج دعم الإنعاش الاقتصادي وتطوير نشاط المؤسسات الاقتصادية.
- تعد الجزائر بطبيعة موقعها الاستراتيجي ومقوماتها الطبيعية والجغرافية محط أنظار العديد من دول العالم المصدرة له , لكنها بحاجة إلى المزيد من التطور والاهتمام.
- تعتبر الجزائر من اكبر البلدان الذين يعانون مشكلة الفساد وتفشي الرشوة وهذه العوامل تعتبر من أهم العوائق للمستثمرين الأجانب فلا بد من الإسراع في تبني السياسة الواجبة للقضاء على ذلك, فلا تكفي نجاعة المؤشرات الاقتصادية في ظل البيروقراطية والفساد والرشوة في جذب الاستثمارات.
- من خلال البيانات الإحصائية التي استندنا إليها أثبتت على العموم أن مستوى أداء وإمكانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومستوى جاذبيتها له ما زال يحتاج إلى التحسين أكثر خاصة وإنها تتمتع بالكثير من الإمكانيات البشرية و المادية، وينقصها فقط بذل المزيد من الجهود و استغلال تلك الإمكانيات في سبيل النهوض بالتنمية فيها وبإفساح المجال أكثر لمساهمة القطاع الخاص بما فيه المستثمرين الأجانب.
- بالرغم من تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية والتي تعتبر من بين أهم العوامل الأساسية ضمن مناخ الاستثمار، إلا أن البيانات الإحصائية اثبت أن حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تبقى ضعيفة، ومنه الاستثمار الأجنبي المباشر لم يرقى لمستواه المطلوب.
- حققت الجزائر في السنوات الأخيرة تحسن تدريجي على مستوى أوضاعها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية في توفير الاستقرار السياسي أدى إلى تغيير ايجابي نسبي في محددات المناخ الاستثماري فيها، عن طريق برامج دعم الإنعاش الاقتصادي وتطوير نشاط المؤسسات الاقتصادية.
- ترجع أسباب عدم تأهيل المناخ الاستثماري الجزائري في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى استمرار ارتباط أداء الاقتصاد الجزائري بأسعار النفط وتعزيز قابليته لاستيراد الصدمات الخارجية، وضعف أداء النظام المالي، وضعف مؤشرات التنافسية وهو ما أدى إلى غموض ظروف العمل وسيادة حالة الشك لارتفاع مستويات الفساد وانتشار القطاع الموازي وضعف سيادة القانون وافتقار جهاز القضاء للفعالية والاستقلالية وضعف إشراك الكفاءات، إضافة إلى ثقل الجهاز الإداري وضعف استجابته لرغبات المستثمرين نتيجة انتشار البيروقراطية والتعقيدات والعقبات في كافة المصالح والأجهزة التي يتعامل معها المستثمر.

- مازالت سياسة جذب الاستثمارات في الجزائر تراهن على محددات الجيل الأول لمناخ الاستثمار (الموقع الجغرافي، توفر اليد العاملة الرخيصة، توفر المواد الأولية...) والذي تجاوزته الأحداث، حيث أصبحنا اليوم نتكلم عن الجيل الثاني من محددات مناخ الاستثمار التنافسي، والجاذب للاستثمار الأجنبي، وما يتطلبه من تكوين عالي للرأس المال البشري الذي يحفز على الإبداع والابتكار، والذي يعتبر من أهم مصادر الجذب، وكذا بنية تحتية متطورة، وجهاز بنكي وإداري فعال خال من البيروقراطية والفساد، وهذا ما يفسر النتائج المتدنية للاقتصاد الجزائري في كل تقارير التنافسية الدولية.

قائمة المراجع :

➢ **الكتب :**

1. أبو قحف عبد السلام" **اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي**". الإسكندرية ، مكتبة الإشعاع الفنية ، 2001.
2. جون هدسون ، مارك هرندر ،**العلاقات الاقتصادية الدولية** ، تعريب طه منصور ، دار المريخ .
3. عمر بن فيحان المرزوقي-**الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور الإسلامي**-قسم الدراسات الإسلامية-جامعة الملك سعود-دون تاريخ النشر.
4. عمر صقر ، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة** ، الإسكندرية ، الدار الجامعية بالإسكندرية ، 2003.
5. عيسى محمد الغزالي –**الاستثمار الأجنبي المباشر (تعاريف وقضايا)-2004**سلسلة دورية تعني بقضية التنمية في الدول العربية –الكويت-*م-1443ه.
6. مأمون إبراهيم حسن ، موضي عبد العزيز الحمود ، **مناخ الاستثمار ومأزق التنمية في الوطن العربي** ، سلسلة المحاضرات العامة ، الكتيب رقم 07 ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، نيسان (أبريل) ، 1994.
7. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، " **مناخ الاستثمار في الدول العربية** "، الكويت، 2009.
8. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، " **مناخ الاستثمار في الدول العربية** "، الكويت، 2008.

➢ **مذكرات:**

1. أنور بدر منيف العنزي-**النظام القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر** -رسالة ماجستير مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون الخاص – جامعة الشرق الأوسط-2012.
2. جابر سطحي، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية :دراسة حالة مؤسسة موبيليس جازي وأوريدو**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر،2017 - 2018.
3. زغبة طلال ، **مناخ الإستثمار في الجزائر : واقع و أفاق دراسة قياسية لتحديد حجم الإستثمار المرغوب للفترة 2011/2007** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير

في العلوم الاقتصادية ،جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي -، السنة الجامعية 2009/2008.

4. سي عفيف البشير –**عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر** – مذكرة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية -جامعة وهران 2-السنة الجامعية 2016/2015.
5. صياد شهيناز –**الاستثمرات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي** –مذكرة الماجستير في الاقتصاد –جامعة وهران –السنة الجامعية 2013/2012.
6. عبد الرحمان تومي : **أفاق و واقع الاستثمار الأجنبي المباشر "**مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية . فرع تحليل الاقتصادي 2001/2000 نقلا عن حامد عبد المجيد الدراز(سياسة المالية).
7. محفوظي فؤاد-**الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة تحليلية تقييمية** –حالة الجزائر- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية-جامعة الجزائر-2007/2006.
8. محمد سارة-**الاستثمار الأجنبي في الجزائر دراسة حالة أوراسكوم** -بحث مقدم لنيل درجة الماجستير -تخصص قانون الأعمال- جامعة منتوري قسنطينة-السنة الجامعية : 2010/2009.
9. ناجي بن حسين ،**دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر** ،أطروحة دكتوراه دولة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة منشوري ،قسنطينة ،2007 .

- **<u>مجالات ومقالات :</u>**

1. أبو قحف عبد السلام " **اقتصاديات الاستثمار الدولي"** المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر،1992.
2. آسيا عطيل، مراد صاولي -**الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لتحويل التكنولوجيا إلى الدول النامية إضاءة على تجربة الصين** -مجلة دراسات اقتصادية المجلد 20 العدد 02- 14ديسمبر 2014-جامعة 8 ماي 1945 قالمة(الجزائر).
3. إلياس حناش- **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع و المأمول :دراسة تحليلية في الفترة (2001-2015)**-مجلة البشائر الاقتصادية المجلد الخامس، العدد -1جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر2019.
4. بن لخضر عيسى،د.بحيح عبد القادر- **قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر** خلال الفترة(2000 -2014) -مجلة المالية و الأسواق -جامعة سيدي بلعباس.

5. بـن مسـعود محمـد- **منـاخ الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر فـي الجزائـر" دراسـة تقييميـة وفـق المؤشـرات الدوليـة"** -مجلـة الحقيقـة مجلـة أكاديميـة محكمـة تصـدر عـن جامعـة أدرار-الجزائر.
6. حوليـة يحـي ،د.بلعربـي عبـد القـادر ،**الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر والنمـو الاقتصـادي دراسة قياسية حالة الجزائر** ،مجلة العلوم الاقتصادية ،العدد الثاني ،جامعة تلمسان.
7. رضـا عبـد السـلام ، **محـددات الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر فـي عصـر العولمـة** ، دراسـة مقارنـة لتجـارب كـل مـن شـرق وجنـوب شـرق آسـيا وأمريكـا اللاتينيـة مـع التطبيـق علـى عصر الطبعة الأولى ، مصر ، المكتبة العصرية بالمنصورة ، 2007.
8. زرمان محمد، غردي محمد- **السياسة المالية ودورها في مجابهة الصدمات النفطية وتحسين المناخ الاستثماري في الجزائر**- جامعة لونيسي علي البليدة 2-دراسة صدمات 2014 و 2020–دراسة اقتصاد وتسيير الجزائر المجلد 15 العدد 01سنة 2021-ص235.
9. زكرياء بلعباسي ، د.فريدة عزازي ، أ.وفاء بنين، **واقع منـاخ الاستثمار الأجنبـي المباشـر فـي الجزائـر**-ملتقى الدولي :الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية و تحديات التنمية المستدامة جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر 03 02 ديسمبر 2019- جامعة الوادي / الجزائر.
10. زيـاد محمـد عرفـات أبـو ليلـى –**اثـر الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر والمسـتوردات علـى النمـو الاقتصـادي** – دراسـة تطبيقيـة علـى الأردن للفتـرة 1976-2003- جامعـة اليرموك-2005/2004.
11. الشـركة العربيـة لمصـاع الأسـماك ، **الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر بالـدول العربيـة** ، بحـث مقـدم لنـدوة الحـوافز الممنوحـة للاسـتثمار الأجنبـي المباشـر فـي الـدول العربيـة 1997 ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.
12. صكري أيوب وآخرون، 2019 ، **تقييم تطور التنافسية العالمية لاقتصاديات دول شمال إفريقيا للفترة2013 ، 2018 حالة الجزائر،مصر، تونس والمغرب"**، مقال منشور في مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07 ، العدد04 المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف– ميلة-، الجزائر.
13. عزازي عماد وبن لكحل محمد أمين، 2019 ، **تقييم منـاخ الاستثمار وفق المؤشرات الدوليـة" دراسـة تحليليـة للفتـرة 2005-2019**، مقال نشور في مجلة دراسات اقتصادية،المجلد 13 ، العدد 03 ، جامعة المدية، الجزائر.
14. فريدة معارفي -**واقـع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة(2000-- 2010)** المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية – عدد 03 ديسمبر2015 - جامعة محمد خيضر -بسكرة، الجزائر.

15. قيبو اسمهان – **بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ،معوقات وتحديات**- مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة-المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي –الجزائر.
16. لعلمي فاطمة ،أ .كرومي سعيد-**الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر :بين عوامل الجذب وعوامل الطرد**، جامعة بشار،2011.
17. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2019 .
18. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي2009 .
19. ناصر مراد-**واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وعوائقه في الجزائر** -جامعة البليدة-2010.

➢ **المواقع :**

1. **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2020** ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت،2020.
2. منشورات وزارة الشؤون الخارجية للجمهورية الجزائرية، مارس2020.
3. بيانات قاعدة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على الموقع

www.unctad.org (consulte11/06/2022)